القسم الثانى

عرض تاريخى

- تواريخ هامة فى صناعة البترول على مستوى العالم
- امتياز « وليم نوكس دارسى » لاستغلال البترول والثروة الطبيعية فى إيران
- شركات البترول العالمية وتحكمها فى الدول المنتجة والمستهلكة
- الاحتكار العالمى لسوق البترول
- الشركات العالمية الكبرى وموقفها من احتكار صناعة البترول
- تطور تسعير البترول
- البترول العربى سلاح اقتصادى وسياسى
  - محاولات استخدام البترول كسلاح سياسى قبل حرب رمضان
  - دور البترول فى حرب رمضان ١٣٩٣ هـ
- قيام منظمات الدول المصدرة للبترول .

الفصل الأول

البترول بين الدول المنتجة والشركات المستغلة

« لقد قسمت أرض المسلمين وأسند أمر كل جزء منها إلى شركة من شركات الاستغلال . . يساندها عهد ونظام وشروط مفروضة ، والأمة غارقة فى أحداث الحرب العالمية الأولى وانهيار الدولة العثمانية ، وما تلا ذلك من حركات وطنية . . ونشر لمبادئ المهاويس كالقومية والوطنية المحلية . . ثم كانت الحرب الثانية ودخلت روسيا فى الميدان . . ورأى خصوم الإسلام أن وجودها مفيد لهم . . فهى بالاشتراكية والإلحاد تستطيع أن تهدم ما لم يستطع المستشرقون أن يهدموه . . »

تواريخ هامة فى صناعة البترول على مستوى العالم*

السنة	بيان
١٨٥٨	الكشف عن البترول فى بولندا وكندا
١٨٥٩	« الكولونيل الوين دريك » – يحفر أول بئر بطريقة الدق – تتسفيل – بنسلفانيا – الولايات المتحدة الأمركية .
١٨٦٠	الكشف عن البترول فى رومانيا
١٨٦١	أول شحنة أرسلت عبر المحيط الأطلسى من أمريكا إلى بريطانيا .
١٨٦٣	الكشف عن البترول فى بيرو .
١٨٦٨	الكشف عن البترول فى روسيا .
١٨٦٨	الكشف عن البترول فى مصر .
١٨٧٢	« البارون جوليوس رويتر » يحصل على امتياز من شاه إيران يتضمن البحث عن البترول واستغلال جميع المعادن وتوزيع الدخان فى كل أنحاء البلاد « لم يحقق أية نتائج وألغى » .
١٨٨٥	« دیملر » ينتج أول سيارة تدار بالبخار .
١٨٩٢	أول ناقلة محملة بالبترول من أندونيسيا .
١٨٩٤	استخدام البترول وقوداً لمحركات سفينة تجارية .
١٨٩٥	مد خط أنابيب بترول من باكو إلى باطوم .
١٩٠٠	روسيا تنتج ٥٠,٢٪ من إنتاج العالم .
١٩٠١	– « وليم نوكس دارسى » يحصل على امتياز ضخم للبحث عن البترول فى أغلب أراضى إيران .
	– الكشف عن البترول فى المكسيك .

* المراجع : حرب البترول فى الشرق الأوسط/دكتور « راشد البراوى » – البترول العربى الخام فى السوق العالمية/ « دكتور صاحب دهب » – حرب البترول الاولى/ « صلاح منتصر » وكتب أخرى مجلات ونشرات متخصصة .

السنة	بيان
١٩٠٧	– الكشف عن البترول فى الأرجنتين .
	– اندماج شركة شل والشركة الهولندية الملكية .
١٩٠٨	– الكشف عن البترول فى إيران .
	– استخدام آلة الاحتراق الداخلى لتسيير السيارات .
١٩١٢	أول سفينة عابرة محيط تستخدم الديزل .
١٩١٣	بدء التصدير من إيران .
١٩١٤	الكشف عن البترول فى فنزويلا .
١٩١٧	بدء التصدير من فنزويلا .
١٩٢٠	– توقيع اتفاقية « سان ريمو » بين فرنسا وبريطانيا لتقسيم الشرق العربى إلى مناطق نفوذ فيما بينهما .
	– أعطت الحكومة البريطانية حق الوصاية على العراق وفلسطين وأعطت فرنسا حق الوصاية على سوريا ولبنان .
	– المكسيك تنتج ٢٢,٨٪ من إنتاج العالم .
١٩٢٣	الكشف عن البترول فى العراق .
١٩٢٧	– عبور الطائرات المحيط الأطلسى وزيادة استخدام البنزين .
	– بناء خط أنابيب بين كركوك وطرابلس (طوله ٥٣٤ ميلا وقطره ١٢ بوصة) .
١٩٢٨	توقيع اتفاقية « الخط الأحمر » فى مدينة أوستند ببلجيكا – من بنودها ألا تنفرد إحدى الدول المنتصرة فى الحرب العالمية الأولى (أمريكا وفرنسا وبريطانيا) بالتحكم فى البترول الموجود فى أراضى الإمبراطورية العثمانية التى حددت بالخط الأحمر ، ومن بنودها أيضاً « لا يجوز أن تقام معامل تكرير فى أى بلد عربى تتجاوز طاقتها الاحتياجات الفعلية للبلد الذى تقام فيه » .
١٩٣٠	المكسيك ينخفض إنتاجها من ١٣٧ مليون برميل عام ١٩٢٠ (٢٢,٨٪ من إنتاج العالم) إلى ٣٩ مليون برميل (٢,٨٪ من الإنتاج العالمى) نتيجة تسرب المياه للحقول الغنية التى ازداد نزف آبارها .
١٩٣٤	– استخدام الديزل فى تسيير القطارات .

السنة	بيان
	– وصول أول رسالة من بترول العراق عبر خط الأنابيب إلى طرابلس (١٤ يوليو) وحيفا (١٤ أكتوبر) .
١٩٣٦	الكشف عن البترول فى السعودية .
١٩٣٨	– الكشف عن البترول فى الكويت .
	– تأمين بترول المكسيك .
١٩٣٩	بدء التصدير من السعودية .
١٩٤٠	الكشف عن البترول فى قطر .
١٩٤٦	بدء التصدير من الكويت
١٩٤٩	– الكشف عن البترول فى الجزائر
	– المكسيك توقع عقود مقاولة مع ٣ شركات منحت حق استرداد ما تنفقه والحصول على ما يتراوح بين ١٥ – ١٨٪ من الإنتاج مقابل التمويل والمخاطر التى تتحملها الشركات .
١٩٥٠	– بدء التصدير من السعودية بخط أنابيب التابلاين .
	– السعودية تفرض ضريبة دخل على شركات البترول قدرها ٥٠٪ من إجمالى الدخل مخصوما منه مصاريف التشغيل وضرائب الدخل المستحقة لأى بلد أجنبى .
	– فنزيلا تنتج ١٤,٤٪ من إنتاج العالم .
١٩٥١	– (مارس) حكومة إيران برئاسة « الدكتور مصدق » تعلن تأميم البترول الإيرانى
	– الكويت تأخذ بمبدأ مناصفة الأرباح مع الشركات
١٩٥٢	العراق تعقد اتفاقية مع شركات النفط العاملة بأراضيها يقضى بمناصفة الربح بين الحكومة والشركات .
١٩٥٣	قطر تأخذ بمبدأ مناصفة الأرباح مع الشركات
١٩٥٤	إيران تعدل عن التأميم وتمنح امتيازاً جديداً لاتحاد شركات البترول (الكونسورتيوم) .
١٩٥٥	البحرين تأخذ بمبدأ مناصفة الأرباح مع الشركات
١٩٥٦	– (٣١ أكتوبر) العدوان الثلاثى على مصر وتعطيل قناة السويس ودوران ناقلات

السنة	بيان
	البترول حول رأس الرجاء الصالح .
	– اكتشاف آبار البترول الغنية فى « حاسى مسعود » بالجزائر
١٩٥٧	– بدء إنتاج البترول من نيجيريا
	– مصر تطبق مبدأ المشاركة مع شركة إيراب الفرنسية
١٩٥٨	– اكتشاف البترول فى ليبيا
	– الأرجنتين تبرم عقود مقاولة مع شركات مستغلة ، ومع شركة « أسو وشل »
	– ايران تأخذ بمبدأ المشاركة مع شركتى « بان أمريكان ، وإينى الإيطالية »
١٩٦٠	(٢٤ سبتمبر) قيام منظمة الأقطار المصدرة للبترول (الأوبك)
١٩٦١	العراق تصدر القانون رقم ٨٠ بسحب جميع الأراضى الممنوحة لشركة نفط العراق باستثناء المناطق التى يجرى استغلالها وتمثل (٠,٥٪) من مساحة العراق .
١٩٦٢	أندونيسيا تبرم عقد مقاولة مع « بان أمريكان » وتحول امتيازات الشركات العالمية العاملة فى أراضيها إلى عقود مقاولة .
١٩٦٥	– السعودية توقع عقد مشاركة مع « شركة أوكسيراب » الفرنسية
	– الجزائر توقع عقد مشاركة مع فرنسا
١٩٦٦	إيران توقع عقد مقاولة مع شركة « إيراب » الفرنسية
١٩٦٧	– العراق توقع عقد مقاولة مع شركة « إيراب » الفرنسية
	– (٥ مارس) وفاة « الدكتور محمد مصدق » بطل الحركة الوطنية فى إيران لتأميم صناعة البترول .
	– (٥ يونيو) هجوم إسرائيلى على مصر وتعطيل الملاحة فى قناة السويس للمرة الثانية وعودة الناقلات للدوران حول رأس الرجاء الصالح .
	– الكويت توقع عقد مشاركة مع شركة « هيسبانولا » الأسبانية
١٩٦٨	(٩ يناير) قيام منظمة (الأقطار العربية المصدرة للبترول) « أوبك » وتوقيع الدول المؤسسة الثلاث : السعودية – ليبيا – الكويت .
١٩٧١	– (١٢ يناير) صدور قرار « الأوبك » رقم ٢١/١٢٠ توحيد سعر البترول فى الدول الأعضاء وإقرار ارتفاع عام موحد فى الأسعار المعلنة .

السنة	بيان
	– (١٤ فبراير) بدء تطبيق قرار « الأوبك » – توقيع اتفاقية طهران بين دول الخليج والشركات برفع سعر البترول ٣٥ (سنتاً) للبرميل .
	– (١٢ أبريل) اتفاق طرابلس بين ليبيا والشركات برفع سعر البترول من ٢,٥٥ من الدولار إلى ٣,٣٤ من الدولار .
	– (٧ يونيو) اتفاق حكومة العراق مع الشركات على زيادة السعر المعلن للبترول العراق المصدر من موانى البحر المتوسط من ٢,٤١ من الدولار للبرميل إلى ٣,٢١ من الدولار للبرميل .
	– (٢٣ يوليو) اتفاق بين السعودية « وأرامكو » لرفع السعر المعلن للخام السعودى فى ميناء صيدا من ٢,٣٧ من الدولار للبرميل إلى ٣,١٨ من الدولار للبرميل .
١٩٧٢	(٢٠ يناير) توقيع « اتفاقية جنيف حول التعديلات النقدية » بين دول الخليج وشركات البترول لرفع الأسعار المعلنة بمقدار ٨,٤٩٪ نتيجة لتخفيض الدولار .
١٩٧٣	– (٦ أكتوبر) حرب رمضان .
	– (٧ أكتوبر) العراق تؤمم حصص الشركات الأمريكية فى شركة نفط البصرة
	– (١٦ أكتوبر) (الأوبك) ترفع الأسعار بنسبة ٧٠٪
	– (١٧ أكتوبر) – مؤتمر وزراء البترول العرب يقرر خفض إنتاج البترول ٥٪ تزداد بنسبة ٥٪ كل شهر .
	– أبو ظبى تتوقف صادراتها البترولية لأمريكا .
	– (١٨ أكتوبر) السعودية تخفض إنتاجها بنسبة ١٠٪ .
	– (٢٠ أكتوبر) – السعودية تقرر إيقاف تصدير البترول للولايات المتحدة
	– الجزائر تقرر إيقاف تصدير البترول للولايات المتحدة وهولندا
	– البحرين تلغى اتفاقاً بينها وبين الولايات المتحدة بمنحها تسهيلات بحرية خاصة .
	– (٢١ أكتوبر) العراق يؤمم حصة هولندا فى شركة « شل » التى تساهم فى شركة نفط البصرة .
	– (٢٢ أكتوبر) جميع الدول العربية توقف تصدير البترول للولايات المتحدة وهولندا
	– (٤ نوفمبر) المؤتمر الثانى لوزراء البترول العرب يقرر خفض الإنتاج بنسبة ٢٥٪

السنة	بيان
	– (٦ نوفمبر) دول السوق الأوربية المشتركة تصدر قراراً بتأييد الحق العربى
	– (١٨ نوفمبر) المؤتمر الثالث لوزراء البترول العرب يقرر عدم تنفيذ نسبة الخصم عن شهر ديسمبر بالنسبة لدول أوربا .
	– (٨ ديسمبر) المؤتمر الرابع لوزراء البترول العرب يوصى برفع الحظر عن أمريكا مع بداية برنامج الانسحاب .
	– (٢٤ ديسمبر) دول الخليج ترفع أسعار البترول بحيث يصل دخل الدولة إلى ٧ دولارات عن كل برميل ، فوصل سعر البترول الخام السعودى إلى ١١,٥ دولار للبرميل فى مقابل ٣,٠١ من الدولار فى أكتوبر ١٩٧٣ .
	(٢٥ ديسمبر) المؤتمر الخامس لوزراء البترول العرب يقلل نسبة الخفض إلى ١٥٪ بدلا من ٢٥٪ .
١٩٧٤	(١٧ مارس) مؤتمر وزراء البترول العرب يقرر رفع الحظر عن تصدير البترول لأمريكا .
١٩٧٥	– (٥ مارس) الكويت تستولى على حصة الشركتين الأجنبيتين (بريتش بتروليوم ، جلف أويل) وأصبحت أول دولة عربية تسيطر على عملياتها البترولية .
	– (٢٧ سبتمبر) (الأوبك) تقرر رفع الأسعار بنسبة ١٠٪ اعتباراً من أول أكتوبر ١٩٧٥ .
	– (٨ ديسمبر) العراق تؤمم الحصص الأجنبية فى شركة نفط البصرة .
١٩٧٦	(١٦ سبتمبر) حكومة قطر توقع اتفاقية بالاستيلاء على حصة الشركات الأجنبية المساهمة فى شركة نفط قطر .

امتياز « وليم دارسى » فى البترول الإيرانى

(وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُم . .)

« قرآن كريم »

« إن امتيازات الغاصبين فى بترول المسلمين هى معصية كبرى لله ، وهى مروق عن الدين . . »

امتياز « وليم دارسى »

نورد فى البحث التالى نص الامتياز الذى منحه شاه إيران إلى المغامر الإنجليزى « وليم نوكس دارسى » عام ١٩٠١ كأول امتياز من نوعه يعطى المستغل الأجنبى حقوقاً لا يحلم بها ، حتى أن كاتباً محايداً قال عنه « إنه أغرب امتياز من نوعه فى تاريخ الأزمنة الحديثة » .

أهم نصوص الامتياز الممنوح من شاه إيران إلى « وليم نوكس دارسى » فى ٢٨ مايو ١٩٠١ لمدة ٦٠ عاماً :

١ – لصاحب الامتياز الحق فى التنقيب عن البترول واستغلاله وجعله صالحا للأغراض التجارية فى كافة أرجاء البلاد لفترة قدرها ٦٠ عاماً . غير أن المادة السادسة استثنت مقاطعات أذربيجان وجيلان ومازانداران واستراباد وخراسان . ومعنى هذا أنه من الوجهة الجغرافية شمل الامتياز أربعة أخماس البلاد .

٢ – لصاحب الامتياز وحده الحق فى مد أنابيب البترول من بلاد فارس بما فى ذلك المقاطعات الخمس المشار إليها . إلى الأنهار الجنوبية أو الساحل الجنوبى على أن يكون ذلك على عاتقه . ووافقت الحكومة على أن تضع تحت تصرفه بلا مقابل الأراضى التى تمتلكها الحكومة أو الأفراد بأجور معتدلة .

٣ – تعهدت الحكومة بإعفاء أراضى ومنتجات الشركة من أى نوع من الضرائب أو غيرها من الرسوم ، وأن تعفى آلات ومهمات التنقيب والاستكشاف والاستخراج ومد أنابيب الزيت من الرسوم الجمركية ، وكذلك فإنها تتخذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ نصوص الامتياز . وصيانة المنشآت والأجهزة التى تقام لهذا الغرض ، وحماية ممثلى الشركة التى يزمع إنشاءها ووكلائها وخدمها .

٤ – السماح لصاحب الامتياز أن يكوّن شركة أو أكثر على أن تخطر الحكومة الفارسية عن

---

* حرب البترول فى الشرق الأوسط د . « راشد البراوى » مطبعة المعرفة ١٩٦٢ .

قانونها ورأسمالها وموطن مكاتبها . ويحول لهذه الشركات نفس الحقوق التى كانت لصاحب الامتياز ، وتخضع لنفس المسئولية والالتزامات .

٥ – يكون عمال الشركة أو الشركات باستثناء الفنيين منهم . من رعايا الدولة الفارسية .

٦ – للحكومة الحق فى القيام بأى تفتيش تراه لازماً للمحافظة على حقوقها فى موطن الامتياز .

٧ – تصبح كل ملكية الشركة للحكومة الفارسية عند انقضاء مدة الامتياز .

٨– وتنص المادة ١٧ من العقد على أنه فى حالة نشوء أى خلاف أو اختلاف بين الحكومة والشركات بشأن تفسير العقد أو بشأن حقوق أو مسئوليات أى من الطرفين المتعاقدين ، يحال الأمر على حكمين بطهران يختار كل طرف واحدا منهما ، ويعين هذان الحكمان ثالثاً لهما قبل البدء فى التحكيم ، ويكون حكم الرجلين أو العضو الثالث فى حالة اختلافهما نهائيًا .

٩ – ومقابل هذا كله يدفع للحكومة ٢٢٠,٠٠٠ جنيه نقداً ثم مبلغاً مماثلا على صورة أسهم مدفوع ثمنها بالكامل ، وكذلك تحصل الحكومة على حصة سنوية قدرها ١٦٪ من صافى أرباح أية شركات قد تتكون بقصد تنفيذ شروط هذا الامتياز (المادتان ٩ ، ١٠) .

ولسنا نرتاب لحظة فى أن نظرة واحدة سريعة إلى هذه النصوص التى أوردناها كافية أن تبين لنا بجلاء مبلغ الغبن الذى وقع على الدولة الفارسية من هذا الامتياز المجحف الذى يذكرنا بمثيل له فى القرن الماضى ، ونقصد به امتياز حفر قناة السويس الذى منحه والى مصر إذ ذاك « محمد سعيد » إلى صديقه الفرنسى « فرديناند دلسبس » . والحق ، أن غرابة نصوص امتياز « دارسى » حملت كاتباً محايداً هو « أنطون موهر » على أن يصفه بأنه أغرب امتياز من نوعه فى تاريخ الأزمنة الحديثة .

الفصل الثاني

شركات البترول العالمية وتحكمها
فى الدول المنتجة والمستهلكة

« إن تحكم الكافرين فى بترول المسلمين
له أشد الآثار خطراً على مواردهم
الطبيعية . . فضلا عن خطورة هذا
التحكم على أرض المسلمين ذاتها »

شركات البترول العالمية
وتحكمها فى الدول المنتجة والمستهلكة

نعرض فى المبحث التالى لتحكم الشركات العالية الكبرى السبع فى سوق البترول ، وكيف تحايلت للحصول على أكبر المنافع من الدول المنتجة والدول المستهلكة ، سالكة فى ذلك كل الطرق حتى القضاء على الشركات الصغرى وتهديد أمن الدول .

- الشركات العالمية السبع الكبرى واستثماراتها وفروعها .
- الحرب بين الشركات الكبرى والشركات الصغرى
- الحرب بين الشركات والدول المنتجة

  إيران – الأرجنتين – العراق
- الحرب بين الشركات والدول المستهلكة

  الهند – إيطاليا – اليابان

شركات البترول العالمية*
وتحكمها فى الدول المنتجة والمستهلكة

إلى ما قبل رمضان ١٣٩٣ هـ – كان يسيطر على سوق البترول سبع شركات كبرى منها خمس أمريكية وهى :

١ – ستاندرد أويل أوف نيو جرسى

٢ – موبيل أويل

٣ – تكساكو

٤ – شركة الخليج

٥ – ستاندرد كاليفورنيا

٦ – شل

٧ – البترول البريطانية .

وتبلغ استثمارات الشركات الأمريكية الخمس ٥ آلاف مليون جنيه خارج الولايات المتحدة أى ثلث مجموع الاستثمارات الأمريكية خارج أمريكا .

وعلى سبيل المثال . . . أولى الشركات الأمريكية وأكبرها وأقدمها وهى شركة (ستاندرد جيرسى) . تنتج البترول فى ١٤ دولة وتكرره فى ٣٦ دولة وتبيعه فى مائة دولة .

وتبلغ مبيعات هذه الشركة وحدها ٥٠٠٠ مليون جنية سنويًا .

وكل من هذه الشركات تنشئ لها فروعاً لإدارة عمليات معينة : فرع للتسويق ، للتوزيع وللتكرير ، إلخ وتبيع الشركة الأصلية لفروعها بأسعار مختلفة عن أسعار السوق وتتقاسم الأرباح فيما بينها . . وتستغل الشركات هذه الصلة بينها وبين الفروع فى الضغط على الدول المنتجة ، فتعلن خفض سعر بيع الخام فى ميناء التصدير والمفروض أنه تبعاً لذلك تقل أرباحها وأرباح الدولة المنتجة ، ولكن الذى يحدث أن الدولة فقط هى التى تخسر أما الشركة فإنها تبيع البترول الخام

* عن كتاب « حرب البترول » للأستاذ « محسن محمد » الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ .

للشركات الفرعية التى تتولى نقله وتكريره وتسويقه وبيعه فى النهاية للمستهلك بسعر مرتفع وتكون الحصيلة النهائية للشركة الأم بفروعها . .

وأعضاء مجالس إدارات الشركات الكبرى يشغلون مناصب فى مجالس إدارات الشركات الفرعية للتوجيه والإشراف والمتابعة والتنسيق ، حتى أنه وجد أن عضواً فى مجلس إدارة إحدى هذه الشركات ، يشغل فى نفس الوقت عضوية مجلس إدارة ١٢ شركة بين إيران ودبى ودولة الإمارات . . بل وحتى فى مجلس إدارة الشركة الفرنسية فى باريس وفى ضوء هذا كله فإن هذه الشركات العملاقه عندما تحارب دولة أو شركة أخرى فإنها تحارب فى قسوة وفى ضراوة وتستطيع أن تؤدى إلى إفلاس دول وخراب شركات ، وبالذات الشركات الصغرى المستقلة التى لا تتبع الاحتكار السباعى العالمى أى الذى يضم الشركات السبع الكبرى .

وهذه الشركات الكبرى بما لديها من رءوس أموال وأرباح تستطيع أن تخفض الأسعار إلى الحد الذى تفقد فيه بعض ما لديها من فائض ، وفى ذلك الوقت تكون الشركات الصغيرة قد ماتت .

الحرب بين الشركات الكبرى والصغرى :

فى سنة ١٩٦٦ خفضت (ستاندرد جرسى) أسعار بيع البنزين فى أوربا كلها – فاضطرت الشركات الست الأخرى إلى تخفيض الأسعار ، وكلف هذا التخفيض الشركات ٣٠ مليون جنيه فى انجلترا وحدها . ولم يكن أمام الشركات الصغرى إلا أن تخفض أسعارها أيضاً وتتحمل الخسارة حتى لا تخرج عن السوق . وتكرار التجربة ضد الشركات الصغيرة يؤدى إلى إفلاسها . . ومن هنا تخضع وتنحنى .

وبعض الشركات ترغم محطات البنزين على ألا تبيع منتجات الشركات الأخرى المنافسة من زيوت تشحيم .

الحرب بين الشركات والدول المنتجة :

– أممت إيران شركة البترول الإنجليزية الإيرانية فى أول مايو ١٩٥١ ، ورفضت مقترحات الشركة بتسوية النزاع ، وأنذرت الخبراء بالعمل مع الحكومة الإيرانية أو مغادرة البلاد فسافر آخر العاملين الإنجليز يوم ٣ أكتوبر من نفس العام .

ولم يكن لدى إيران خبراء للإنتاج أو التسويق . وفرضت الحكومة البريطانية حصاراً على بترول إيران تتابع من يشتريه بالقضايا .

وخلال العامين التاليين صدرت إيران ١٣٢ ألف طن من البترول . وكانت قد صدّرت فى كل من العامين السابقين ٥٤ مليون طن . وتحملت الحكومة الإيرانية ٢٠ مليون جنية سنويًا مرتبات وأجور ٧٠ ألف موظف وعامل .

واستطاعت شركة البترول الإنجليزية الإيرانية . ولها حصص فى بترول الكويت والعراق أن ترفع إنتاج الكويت خلال العامين من ١٧ مليون طن إلى ٤٢ مليون طن سنويًا وإنتاج العراق من ٨ ملايين طن إلى ٢٧ مليون طن سنويًا

واضطرت إيران إلى الخضوع . وعزل « مصدق » . . عزلته شركات البترول بنفوذها . .

– الأرجنتين ألغت تأميم البترول فى عام ١٩٥٨ وسمحت للشركات الأجنبية بالعمل فى البلاد للتنقيب والبحث والاستغلال . وكان السبب وراء هذا القرار أن الأرجنتين وجدت نفسها تدفع مبالغ طائلة بالعملات الصعبة لاستيراد البترول .

وبعد إلغاء التأميم استطاعت الشركات الأجنبية مضاعفة إنتاج البترول الأرجنتينى ٣ مرات .

– فى سنة ١٩٥٩ بدأت المباحثات بين الحكومة العراقية وشركة بترول العراق لتعديل عقود الامتياز . وطالت المفاوضات ٣ سنوات لجأت الشركة خلالها إلى أسلوب جديد فى الضغط على الحكومة العراقية لعدم زيادة إنتاج البترول فلا تزيد إيرادات الحكومة منه . فى الوقت الذى اشتدت فيه حاجة الحكومة للمال . بينما ارتفعت أرقام الإنتاج فى الدول المجاورة بين ٩٪ ، ١٢٪ لم يزد إنتاج العراق عن نصف فى المائة . بل وفى أحد الشهور دخلت المفاوضات بين شركة البترول والحكومة مرحلة حرجة فلجأت الشركة إلى تخفيض الإنتاج بنسبة ٣٠٪ .

الحرب بين الشركات والدول المستهلكة :

– احتجت الهند فى أواخر الخمسينات على شركات البترول لأنها تبيع لها البترول بسعر مرتفع وطلبت تخفيض السعر ٢٢٪ . وتقدم الاتحاد السوفيتى ليساند الهند ويصدر إليها البترول فاضطرت الشركات إلى تخفيض الأسعار ولكن بأقل من النسبة المطلوبة .

– وضع حلف الأطلنطى قواعد لتجارة البترول مع الاتحاد السوفيتى . ولكن إيطاليا خرقت هذه القواعد عندما عقدت اتفاقا مع الاتحاد السوفيتى عام ١٩٦٣ ، لتحصل على ١٦٪ من

استهلاكها البترولى بسعر أقل ٣٠٪ من السعر التى تدفعه إيطاليا للشركات الكبرى ، وذلك مقابل استيراد أنابيب الصلب من إيطاليا .

– أنشأت سيلان شركة وطنية لاستيراد البترول . . أى أممت استيراده فتدخلت الحكومة الأمريكية لمساعدة شركاتها وحمايتها ومنعت المساعدات الاقتصادية عن سيلان .

– أرغمت الحكومة الأمريكية اليابان على أن تصدر فى عام ١٩٥٠ قراراً بالسماح لشركات البترول الأجنبية بالمساهمة بخمسين فى المائة فى رءوس الأموال لمصانع تكرير البترول اليابانية مقابل تعهد هذه الشركات بأن تقدم لمصانع التكرير كل ما تحتاجه من البترول .

واليابان تكره دواما السماح للشركات الأجنبية بالمشاركة والمساهمة فى الشركات اليابانية ، ولكنها اضطرت للاستسلام للمحتلين الأمريكيين ، وصدر قرار بذلك ، وشجعت الشركات مصانع اليابان على أن تتحول من الفحم إلى البترول ، لأن الشركات الأمريكية واليابانية تربح أكثر من هذه العملية .

وفى سنة ١٩٥٠ كان البترول يمثل ٧٪ من الطاقة التى تستهلكها اليابان مقابل ٦٠٪ فحم ، ولكن بعد هذا القانون أصبح الفحم يمثل ١٧٪ فقط والبترول ٧٤٪ من الطاقة ، والزيادة فى استهلاك البترول فى اليابان تبلغ ٢٠٪ سنويًا . وأصبحت الصناعات الكيماوية اليابانية من الصناعة الثانية فى العالم بعد أمريكا تعتمد على البترول ومن هنا خطورة عدم وصول البترول إلى اليابان ، وكانت البداية قرار صدر عام ١٩٥٠ لصالح شركات البترول الأمريكية ، فاستغله العرب فى حربهم البترولية ضد اليابان فى عام ١٩٧٣ .

الفصل الثالث

الاحتكار العالمى لسوق البترول

« لقد وضع خصوم الإسلام مخططات عدوانية باغية لاستنزاف ثروة المسلمين الذين كانوا أعزة فى بلادهم ، ففقدوا بعض أطرافها . . وها هم اليوم يصدرون أرضهم بتمكينهم الغاصبين من بترول المسلمين . »

الاحتكار العالمى لسوق البترول

أشخاص قلائل هم الذين كانوا يسيطرون – فى أيام الاستعمار الذهبية – على مقدرات ثروات الدول النامية . . وكان من هؤلاء المغامر الهولندى « هنرى ديترينج » الذى كون أكبر احتكار عالمى للتحكم فى البترول . .

ما هى قصة هذا الاحتكار وكيف تطور بعد ذلك .

- كيف نشأ الاحتكار العالمى للبترول .
- « ديترينج » واتفاق الثلاثة الكبار فى « التاكارى »
- كيف تحكم الاحتكار فى سوق البترول
- انخفاض سعر البترول لزيادة الضغط على الدول المنتجة
- اتفاق مناصفة الأرباح وكيف استفادت منه الشركات
- البترول العربى المستورد أقل تكلفة من بترول أمريكا .

الاحتكار العالمى لسوق البترول*

كيف نشأ الاحتكار العالمى للبترول ؟

بدأ الاحتكار العالمى لسوق البترول فكرة فى رأس الهولاندى « هنرى ديترينج » رئيس مجلس إدارة « شركة شل » حيث بدأ بالاندماج بين شركة شل وشركة البترول الملكية الهولندية عام ١٩٠٧ تحت اسم (شل) .

وفى سنة ١٩٢٨ كان « ديترينج » قوة لا يستهان بها فى عالم البترول ، ولكنه رأى قوة المنافسة وضرورتها بين شركات البترول التى تتنافس على الأسواق . . وكل شركة تعرض سعراً أقل لتحطيم منافستها . . مما أدى إلى اضطراب الأسعار فى كل الأسواق .

وكان أكثر من نصف البترول الذى ينتج فى نصف الكرة الغربى فى يد ٣ شركات هى :

ستاندرد الأمريكية

وشركة البترول الإنجليزية الإيرانية

وأخيراً شركة شل . . .

وكان الكساد الاقتصادى العالمى يطل برأسه . . والبترول يتزايد إنتاجه على استهلاكه . فدعا « ديترينج » رئيس شركة ستاندرد والشركة الإنجليزية الإيرانية إلى بيته فى « أكناكارى » فى سكوتلندا حيث يقيم عندما يريد الصيد والراحة .

وهناك بعيداً عن العالم كله . . اتفق الثلاثة الكبار « والترتيجل – الأمريكى – واللورد جون كادمان – البريطانى – وديترينج » على ما عرف فى عالم البترول باسم – (اتفاقية أكناكارى) . . رمزاً إلى القصر الصيفى فى سكوتلندا .

وهذا الاتفاق الذى وقع يوم ١٧ سبتمبر ١٩٢٨ سمى اتفاق النوايا ويتضمن سبع بنود خلاصتها ألا تتنافس هذه الشركات فيما بينها . . وتجميد أسعار البترول . . التيسيرات فى الشحن والنقل والتفريغ . . وتحديد أسعار الناقلات . . إلخ .

---

* حرب البترول – مرجع سبق ذكره .

وبهذه الطريقة تكون أول وأكبر احتكار للبترول فى العالم الغربى ضد البترول العربى .

وقد انضمت إليه باقى الشركات البترولية الكبيرة والصغيرة . . خلال المدة من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٣٤ ووقعت اتفاقيات مكملة ومتممة له وأصبح هذا الاحتكار يسيطر على سوق البترول العالمى والشركات تجتمع أسبوعيًا لتنظيم العمل فيما بينها أو بعبارة أخرى تقتسم السوق فيما بينها . .

وكانت هناك « خيانات » بينها وبين بعضها ولكنها كانت « خيانات » صغيرة للغاية لا تؤثر فى جوهر الأمور . . أو لا تؤدى إلى تقلبات ضخمة فى السوق . .

واتفق فى « أكناكارى » على أن كل سوق بترولية تأخذ من أقرب الحقول إليها بدلا من نفقات النقل الكثيرة .

وعلى سبيل المثال إذا أرادت الهند أن تحصل على البترول فإن أقرب الحقول البترولية إليها توجد فى إيران ، وعلى هذا الأساس يشحن البترول الإيرانى إلى الهند وحتى ولو لم يكن للشركة الأمريكية التى تبيع بترولها فى الهند . . حقل فى إيران . .

والسؤال كيف . . ؟

والجواب أن الشركة الإنجليزية تقدم البترول لإيران . . والشركة الأمريكية تشحن البترول من الولايات المتحدة إلى بريطانيا . . وهذه المسافة أقرب . . بدلا من شحن البترول الإيرانى إلى إنجلترا . .

ولكن المشكلة كانت فى تحديد سعر البترول حتى تستطيع الشركات تصفية الحساب فيما بينها وكذلك مع المشترين .

فى اتفاق « أكناكارى » قيل إن الولايات المتحدة تنتج ٧٠٪ من بترول العالم فى الولايات المتحدة . . وعلى وجه التحديد فى خليج المكسيك . .

وعلى ذلك أصبح سعر البترول فى خليج المكسيك هو السعر العالمى .

فإذا باعت إحدى دول الخليج مثلا برميلاً من البترول إلى إنجلترا ، فإن السعر فى هذه الحالة يحدد على أساس سعر البترول فى خليج المكسيك مضافا إليه نفقات الشحن من خليج المكسيك إلى الميناء البريطانى .

وإذا باعت إيران برميلا من البترول إلى الهند فإن الأساس هو سعة هذا البرميل مضافا إليه نفقات النقل من خليج المكسيك إلى الهند ، ولا تحسب نفقات الشحن على أساس أن برميل

البترول نقل من إيران القريبة إلى الهند .

وهنا فى مصر عندما اكتشف البترول فى خليج السويس كانت شركة البترول الإنجليزية المصرية تنقل البترول من الخليج إلى مدينة السويس وهى مسافة قريبة جدًّا ، وبالسيارة ومع ذلك كانت الشركة تحسب السعر على أساس خليج المكسيك مضافاً إليه نفقات الشحن من خليج المكسيك إلى السويس . . . وبذلك تربح شركة البترول الإنجليزية المصرية نفقات الشحن التى تدفعها والتى لا وجود لها فى مثل هذه الحالة .

وكانت الشركات تربح كثيراً عندما تتبادل فيما بينها الأسواق فتنقل البترول من الحقول القريبة حتى أسواق الاستهلاك وتحصل على فرق عمليات الشحن أو تتقاسمها فيما بينها .

فإن اتفاق سكوتلندا لا يطبق إذا تمت عمليات البيع بين الشركات وبعضها . . وبهذه الطريقة تضاعفت أرباح الشركات . .

وكان من مزايا اتفاق – أكناكارى – عدم تنافس الشركات فيما بينها .

وقد حدث فى يناير عام ١٩٣٦ أن وجدت هذه الشركات أن شركة ترام مدينة ستوكهلم تحصل على البترول بسعر منخفض فاتفق على أن ترفع (شركة شل) ثمن البترول بنسبة ٢٠٪ واضطرت إدارة الترام فى ستوكهلم إلى قبول السعر المرتفع . . لأنها لم تجد من يعطيها البترول بسعر أقل بسبب اتفاق الشركات أو احتكار الشركات .

وأصبح اتفاق – أكناكارى – فى عالم مثل الوصايا العشر غير قابلة للمناقشة ولا للتعديل . . وقبلته كل الشركات لأنها تربح من ورائه فضلا عن أنها تستطيع تخفيض الإنتاج وزيادته حسب الظروف ، وتحد من إنتاج الحقول الجديدة إذا أرادت والدول المنتجة لا تملك إزاء هذا الاحتكار أية قوة . .

والولايات المتحدة حتى سنة ١٩٣٨ تنتج أكثر من ٦٨ ٪ من بترول العالم الغربى وتستطيع أن تسد النقص وتوفر حاجة الاستهلاك فى أى مكان .

باختصار اتفاقية « أكناكارى » أنهت المنافسة بين شركات البترول .

تطور الاحتكار فى سوق البترول :

قامت الحرب العالمية الثانية وتعذر شحن البترول من الخليج إلى أوربا وبدأت الولايات المتحدة تمد بريطانيا بحاجتها من البترول . .

وفى نفس الوقت انتقلت العمليات الحربية إلى الشرق الأقصى ، ووجدت بريطانيا أنه من المستحيل عليها أن تدفع بالإضافة إلى ثمن البرميل الذى تتسلمه فى إيران نفسها نحو ١,١٠٠ دولار لكل برميل وهو قيمة شحن البترول من خليج المكسيك إلى إيران أى مسافة ٨٥٠٠ ميل . . فى حين أن البرميل اشترى فى إيران وسلم فى إيران .

وبانتهاء الحرب جرت محاولات كثيرة لتحطيم قاعدة حساب تكاليف الشحن « الوهمية » من خليج المكسيك . . أو خفض هذه التكاليف على الأقل .

ونجحت الشركات فى ذلك فجعلت تكاليف الشحن كأن البترول قد بيع فى لندن ، أو ميناء روتردام الهولندى ، وسرت هذه القاعدة فترة ثم تحطمت .

الفرق بين البترول وغيره من المواد الخام والسلع الأخرى أنه لا يخضع لنظام العرض والطلب .

فى سنة ١٩٥٠ بدأت شركات البترول ، تحدد سعر بترول كل دولة فى الشرق الأوسط يعرف باسم السعر المعلن (للبترول) وعلى أساس هذا السعر تحتسب حصة الحكومة فى الدول المنتجة للبترول . . والضرائب المستحقة على الشركة والإتاوة إلخ . . وكان السبب فى نشأة نظام السعر المعلن هو أن فنزيلا حددت قاعدة المناصفة فى الربح . . ولم يكن هناك نظام وقانون للضرائب فى دول الشرق الأوسط فنشأ السعر المعلن لتحدد على أساسه الضرائب وكل شىء .

قام السعر المعلن قاعدة حديدية لا تستطيع أن تحطمها أية دولة مهما كان إنتاجها فقد ظلت الشركات متحدة عند السعر المعلن ، تتنافس عليه . . تخفضه ولكنها لا ترفعه أبداً .

وإذا كانت اتفاقية « أكناكارى » قد أقامت العقبات أمام أرباح الدول العربية ، فإن نظام السعر المعلن الذى حل محل (أكناكارى) . . كان استغلالا أسوأ .

وكل دولة منتجة – كما هو معروف – تحصل على كمية من البترول من إنتاجها وذلك لاستهلاكها المحلى . . وتبيع منها ما ترغب بالسعر الحر . . ولكن نتيجة لاتحاد الشركات بقى سعر البترول الحر . . أقل من سعر البترول المعلن ولذلك اضطرت الحكومات المنتجة إلى بيع بتروله الحر للشركات بالسعر المعلن . . باعتباره أفضل الأسعار . .

* * *

نظرة إلى تطور أسعار البترول العربى تدعو للدهشة .

فى الأربعينيات نجد أن السعر المعلن لبرميل البترول كان ١,٠٥ من الدولار ، ثم ارتفع ليصبح ١,٢٣ من الدولار .

وفى مارس عام ١٩٤٨ قبل حرب فلسطين كان ثمن البرميل ٢,٢١ من الدولار .

وبعد ذلك بدأ السعر ينخفض لزيادة إنتاج البترول السعودى . . وبترول الخليج . . إلخ .

البترول السعودى كان إنتاجه عام ١٩٣٨ نصف مليون برميل سنويا . . وفى عام ١٩٤٦ كان أقل من نصف مليون برميل يوميًّا .

وكانت حركة السعر تتناسب مع الإنتاج . . فينخفض السعر بزيادة الإنتاج ولذلك نجد أن السعر المعلن للبرميل فى أوائل عام ١٩٤٩ كان ١,٨٨ من الدولار .

وفى أواخر عام ١٩٤٩ ينخفض السعر ليصبح ١,٧٥ من الدولار .

وعندما زاد الإنتاج من البترول السعودى عام ١٩٥٠ نجد السعر فى أوائل الخمسينيات يصبح ١,٦٥ من الدولار للبرميل .

لقد توقف إنتاج البترول الإيرانى عام ١٩٥٦ واستمر الإنتاج الإيرانى موقوفاً ٣ سنوات بعد إعلان « مصدق » تأميم البترول ، ومع ذلك فإن هذه الفترة بالذات هى فترة تخفيض أسعار البترول لزيادة الضغط على إيران . . وتهديد كل الدول المنتجة .

وفى أبريل عام ١٩٥٣ ينخفض السعر مرة أخرى ليصبح ١,٥٠ من الدولار للبرميل ومع زيادة إنتاج البترول . . ودخول الاتحاد السوفيتى بائعاً لكميات ضخمة من بتروله فى أوربا ومع رغبة الشركات فى الاستمرار بالاحتفاظ بأرباحها نجد أن سعر البترول بالخليج ينخفض من جديد ليصبح ١,٣٥ من الدولار للبرميل .

فإذا عرفنا أن مجهودات مضنية فى المفاوضات والإلحاح والضغط أدت إلى أن تصل الدول المنتجة إلى اتفاق مع الشركات تحصل بمقتضاه الدول العربية على تقسيم الربح مناصفة عرفنا أن كل تخفيض فى السعر المعلن يعنى تخفيضاً ضخماً فى إيراد الدول صاحبة البترول .

وطريقة حساب نصيب الشركة والدولة يتلخص فى خصم كل تكاليف البحث والإنتاج أولا ثم توزيع الربح مناصفة بين الاثنين بعد ذلك .

ويكفى أن تعرف أن السعودية ظلت أكثر من عشرين عاماً تحصل على ١٩٪ فقط من ثمن برميل البترول . . أى ٢١ ستاً فقط .

وكانت الشركة تربح ٨٥ ستاً فى البرميل الواحد . . فكان الشركة تربح فى البرميل ٤ أضعاف ما تربحه السعودية التى تمتلك البترول . . والتى يوجد فى أرضها . . البترول .

وكان باقى الربح يذهب إلى الشركة المنتجة للبترول والناقلات والتوزيع .

وفى سنة واحدة ٦١/٦٠ خسرت السعودية ٣٠ مليون دولار بسبب تخفيض الأسعار.

وتجد فى نفس الوقت أن فنزويلا أصرت على أن تكون حصتها فى الربح ٦٠٪ لا ٥٠٪ كما كانت تعامل الدول العربية.

وعندما انخفضت أسعار بترول الخليج إلى درجة كبيرة.. فرضت الولايات المتحدة رسوم استيراد على البترول، ثم قيودا على استيراد البترول.. أى تحديد حصة لمن يستورد من البترول.

وكان السبب فى هذه الإجراءات جميعها أن البترول العربى أرخص فى تكاليف إنتاجه.. مما يؤدى إلى زيادة صادراته للولايات المتحدة، فيتنافس بتروها ويتغلب عليه برغم نفقات الشحن.

فإذا أضفنا إلى ذلك تكاليف الشحن «الوهمية» طبقاً لاتفاقية (أكناكارى) عرفنا أن هذه الإجراءات جميعها مقصود بها - فى المقام الأول - الحد من منافسة البترول العربى للبترول الأمريكى فضلا عن زيادة أرباح الشركات.

يضاف إلى هذا كله أن وصول البترول العربى إلى الولايات المتحدة دون قيود سيترتب عليه إغلاق ٣٧٧ ألف بئر للبترول فى أمريكا وذلك فى اليوم التالى لوصول البترول العربى.

وهذه الآبار تنتج فى المتوسط بين ٣ و ٤ براميل فقط من البترول فى اليوم.

على حين أن متوسط إنتاج بئر البترول ٦٠٠٠ برميل كل يوم.

وفى الولايات المتحدة نحو ٧٠٠ ألف بئر للبترول.

وترجمة هذه الأرقام جميعها أن الولايات المتحدة ستضطر إلى إغلاق أكثر من نصف آبار البترول فيها إذا سمحت بدخول البترول العربى بسعر التكلفة بالإضافة إلى نفقات الشحن.

وهذه النتائج أحصاها بدقة تقرير رسمى قدم للرئيس الأمريكى نيكسون فى أواخر عام ١٩٦٩ وقد اشترك فى وضعه ٧ من الوزراء الأمريكيين وعدد كبير من أساتذة الجامعة وخبراء البترول.

ومن هنا نعرف لماذا أصدر الرئيس الأمريكى «أيزنهاور» قانوناً عام ١٩٥٩ بتحديد حصص لاستيراد البترول الأمريكى يمنع وصول البترول رخيصاً إلى الشواطىء الأمريكية.. يقصد البترول العربى طبعاً.

وكان سعر البرميل من البترول الأمريكى ٣,٥ من الدولار.

وسعر البترول العربى أقل من دولارين.

الفصل الرابع

تطور تسعير البترول

« إن بترول المسلمين يصب خيره فى مصارف وجيوب أعداء الدين .. وإن التضخم العالمى المخطط له من خصوم المسلمين من ناحية ، وارتفاع أسعار منتجاتهم المصنوعة من ناحية أخرى ، يؤثران على القيمة الحقيقية لمداخل البترول .. بحيث تصبح فى المدى الطويل غير ذات فائدة ولا ثمرة .. »

تطور تسعير البترول

كيف كان يحسب سعر البترول العربى على أساس سعر خليج المكسيك .. ما هى النقطة الأساسية ؟ كيف كانت الشركات العالمية تتحكم فى سعر البترول لصالحها ؟ .

- نظام النقطة الأساسية .
- الأسعار كانت تحسب على أساس أنها قادمة من خليج المكسيك
- تزايد الأسعار جغرافيا .
- نقطة أساس جديدة فى رومانيا
- تخفيض سعر البترول العربى .
- إنشاء نقط أساس جديدة
- تغير أسعار بترول الشرق الأوسط حتى إنشاء (الأوبك) .

تطور تسعير البترول قبل قيام (الأوبك)* :

يعتمد تسعير البترول الخام ومنتجاته على نظام النقطة الأساسية . وفى أوائل العقد الثالث من القرن الحالى . عندما كانت الولايات المتحدة (وخاصة الولايات الواقعة على خليج المكسيك) والمكسيك ، هما أكبر دولتين مصدرتين للبترول ، كان من الطبيعى أن تؤثر أسعار بترول خليج المكسيك فى أسعار بقيةالمصدرين الصغار فى السوق العالمية . وقد أدى هذا إيجاد نظام « النقطة الأساسية » لصناعة البترول العالمية ، بمعنى أن الأسعار كانت تحسب فى جميع أنحاء العالم وكأن البترول آت من خليج المكسيك ، بصرف النظر عن مكان استخراجه ، وكانت تفرض على المشترين أسعار معادلة للأسعار فى خليج المكسيك ، مضافًا إليها ما يعادل أسعار الشحن من ذلك الخليج إلى مكان التسليم . وعلى ذلك ، فإنه حين كان البترول يورد إلى بومباى . ولما كانت أسعار الشحن المدفوعة هذه تزيد كثيرًا عن نفقات الشحن من عبدان إلى بومباى ، فإن المشترى كان يضطر إذن إلى دفع مصاريف شحن « وهمية » بالإضافة إلى الثمن الأساسى ومصاريف الشحن الفعلية ، ومن ناحية أخرى ، فإنه عندما كان البترول يشحن من عبدان إلى لندن ، وهى حالة تكون فيها أسعار الشحن (من عبدان إلى لندن) أكثر ارتفاعًا من أسعار الشحن من خليج المكسيك إلى لندن ، كانت الشركة الموردة تتحمل الفرق بين أسعار الشحن من خليج المكسيك إلى لندن ، وبين أسعار الشحن من عبدان إلى لندن .

وعلى ذلك ، « فإن الأسعار كانت تتزايد جغرافيًا كلما اتجهنا بعيدًا عن خليج المكسيك حتى تصل إلى أقصاها على الجانب الآخر من العالم » ، وكان الخط الذى يمر بالمناطق التى يصل فيها السعر إلى أقصاه يسمى (خط تقسيم السعر) ، تشبهًا فى ذلك بما يفهم من (خط تقسيم المياه) فى الجغرافيا الطبيعية . وكان خط تقسيم السعر قبل الحرب العالمية الثانية يبدأ فى المحيط الهندى ، جنوب بورما عادة ، متخذًا له مسارًا تقريبيًا إلى الشمال والجنوب ، « ويمكننا أن نضيف إلى ذلك أن هذا النظام كان يسرى على البترول الخام كما يسرى على منتجات التكرير » . وعندما برزت فنزويلا إلى الميدان كبلد رئيسى منتج للبترول فى أواخر العقد الثالث ، لم يؤد ظهورها إلى حدوث أى تغيير فى هذا النمط . فنظرًا لأن معظم صادرات البترول الفنزويلى كانت تذهب إلى سواحل

* اقتصاديات البترول فى الشرق الأوسط – تأليف « شارل عيسوى ، ومحمد بجاته » سلسلة الألف كتاب مطبعة سجل العرب ١٩٦٦ .

الأطلنطى فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى أوربا ، ونظرًا لأن أسعار الشحن البحرى من فنزويلا إلى سواحل الأطلنطى مساوية تمامًا لأسعار الشحن البحرى من خليج المكسيك إلى سواحل الأطلنطى ، كان من المنطق أن تسرى على البترول الفنزويلى الخام نفس أسعار خليج المكسيك بعد خصم ضريبة الاستيراد المفروضة فى الولايات المتحدة على البترول الأجنبى ، وأن تسعر المنتجات البترولية المكررة على أساس مماثل . وعندما تقررت فى الثلاثينيات نقطة أساس أخرى فى ميناء كونستانزا لصادرات البترول من رومانيا ، لم يؤدِّ ذلك إلى أى اضطراب فى النظام القائم إلا فى حالات متفرقة كانت تحدث من وقت لآخر فى حوض البحر المتوسط وفى أوربا الوسطى .

وكان سبب ذلك – من ناحية – أن حجم صادرات رومانيا لم يحدث أبدًا أن زاد على مجرد جزء صغير من حجم تجارة البترول العالمية ، ومن ناحية أخرى أنه لما كانت شركات البترول العالمية تملك أنصبة كبيرة فى إنتاج رومانيا « فان المعروض فى كونستانزا لم تكن أسعاره مستقلة تمامًا عن أسعار الولايات المتحدة ، إذ كانت تميل بصفة عامة إلى مسايرة تغيرات أسعار البترول الأمريكى فى خليج المكسيك .

وقد تعرضت العوامل التى ينهض عليها هذا النظام لتغيرات هامة خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها ، لأن الأهمية النسبية لنصف الكرة الغربى الذى كان يمثل المورد الرئيسى لسوق البترول العالمية قد تضاءلت ، فى حين تزايدت أهمية الشرق الأوسط كمورد لهذه السوق تزايدًا كبيرًا . ولم يكن هناك مفر من أن يؤدى هذا التغير فى الميزان إلى التأثير على نظام « النقطة الأساسية » .

وفى خلال الحرب العالمية الثانية ، عندما تضخمت شحنات البترول من الشرق الأوسط ، أخذ ضيق الحكومة البريطانية يتزايد من جراء تكاليف الشحن « الوهمية » المفروضة على صادرات البترول ، وانتهت المفاوضات مع شركات البترول إلى تحديد نقطة أساس جديدة فى عام ١٩٤٥ ، تقع فى الخليج العربى ، بأسعار تطابق ، من الناحية العملية أسعار خليج المكسيك ، بمعنى أن المشترين لبترول الشرق الأوسط بدءوا منذ ذلك التاريخ يدفعون الأسعار المعلنة للبترول فى خليج المكسيك ، مضافًا إليها نفقات الشحن من أقرب مصدر للتوريد . وبتطبيق هذا النظام ، تكون أسعار بترول الشرق الأوسط أقل من نظائرها من نصف الكرة الغربى ، أى فى الأماكن الواقعة شرق السويس ، وفى حوض البحر المتوسط ممتدًا غربًا حتى إيطاليا ، وبذلك تأسس خطان لتقسيم الأسعار ، أولهما فى الغرب قرب جزيرة مالطة ، والثانى فى الشرق ، إلى الغرب من هاواى .

وفى أوائل الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، أدى اكتشاف احتياطيات جديدة هائلة

للبترول فى الشرق الأوسط . والقلق المتزايد من خشية نفاد احتياطيات الولايات المتحدة الأمريكية . وتزايد احتياجات أوربا من الوقود . أدى هذا كله إلى زيادة الإنتاج من الشرق الأوسط . حيث استلزم هذا ضرورة خفض السعر النسبي لبترول الشرق الأوسط الخام كى يتمكن من التنافس مع بترول نصف الكرة الغربى فى أوربا الغربية . وعلى ذلك . فإنه عندما رفعت أسعار خليج المكسيك للبترول الخام فى ١٩٤٥ - ١٩٤٧ بمقدار ١,٣٢ من دولار للبرميل (فبلغت ٢,١٨ من الدولار للبرميل الواحدة وما أن حل شهر مارس ١٩٤٨ . حتى كانت كل الشركات الكبرى المنتجة للبترول فى الشرق الأوسط قد وضعت سعرًا موحدًا للبترول العربى قدره ٢,١٨ من الدولار للبرميل (٣٤ درجة) . وهو سعر يؤدى - بعد إضافة سعر الشحن - إلى تعادل السعرين الأساسيين لبترول خليج المكسيك وبترول الشرق الأوسط فى لندن . وفى مايو ١٩٤٨ . خفضت أسعار الخليج العربى إلى ٢,٠٢ من الدولار للبرميل . وكان الغرض من ذلك تمكين بترول الشرق الأوسط من التنافس مع بترول فنزويلا فى أوربا الغربية . ولما كانت الأسعار الفنزويلية قد ظلت متساوية مع أسعار خليج المكسيك (ناقصة قيمة الضريبة السابق ذكرها التى تفرض على واردات البترول إلى الولايات المتحدة الأمريكية) ، فى حين كانت أسعار الشحن من فنزويلا إلى أوربا الغربية تقل عن أسعار الشحن من الولايات المتحدة إلى أوربا الغربية بمقدار ١٥ سنتًا للبرميل الواحد ، فقد استلزم ذلك ضرورة تخفيض أسعار بترول الشرق الأوسط إلى ما يقل قليلا عن أسعار البترول الفنزويلى فى أوربا الغربية .

وفى عام ١٩٤٩ ، عندما أدى ضعف الأسواق إلى خفض الإنتاج فى الولايات المتحدة وفنزويلا ، وتحت الضغط الذى فرضته إدارة التعاون الاقتصادى التى كانت تمول توريد البترول الخام إلى أوربا ، خفضت أسعار بترول الشرق الأوسط فى أبريل من ذلك العام بمقدار ١٥ سنتًا ، فأصبح السعر ١,٨٨ من الدولار للبرميل ، ثم حدث تخفيض آخر قدره ١٣ سنتًا فى يوليو ، فأتاح ذلك لبترول الشرق الأوسط أن ينافس بترول فنزويلا على ساحل الولايات المتحدة المطل على المحيط الأطلسى بأن أدى إلى تساوى الأسعار فى نيويورك على أساس أسعار الشحن فى ذلك التاريخ ، التى كانت قد انخفضت انخفاضًا ملموسًا فى أواخر ١٩٤٨ وأوائل ١٩٤٩ . وقد ظل هذا المبدأ ساريًا منذ ذلك التاريخ ، وإن كانت أسعار التسليم والأسعار المحققة قد تأثرت بالتغييرات التى طرأت على أسعار الشحن ، وبما يمنح من خصم فى بعض الأحوال .

وجدير بنا فى هذه المرحلة أن نذكر النقط الأساسية الأخرى ، فبعد إنشاء النقطة الأساسية

للخليج العربى ، جرى تسعير كميات البترول الصغيرة التى كانت تنساب من العراق عبر خطوط الأنابيب إلى البحر المتوسط على نحو تنافس فيه أسعارها أسعار بترول الخليج العربى ، أى أن أسعارها زيدت بما يعادل أسعار الشحن من الخليج العربى إلى البحر المتوسط ، بما فى ذلك رسوم العبور فى قناة السويس .

وقد طبق نفس نظام التسعير على البترول المنقول عبر أنابيب التابلاين وعبر خط الأنابيب الضخم الممتد من كركوك إلى بانياس . كما أن هناك نقطة أساس أخرى تقررت فى أندونيسيا ، حيث يتم بتحديد أسعار البترول الخام ومنتجاته بحيث تتعادل أسعار تسليمها مع أسعار الكميات الضخمة من البترول الذى يتم توريده من الشرق الأوسط ، إلا أن كمية البترول الأندونيسى ضئيلة ، مما يجعل تأثيرها محدودًا إلى درجة بعيدة .

أما البترول الجزائرى ، فقد تحدد له فى عام ١٩٥٩ سعر أدى إلى خفض السعر القائم « بحوالى خمسة فى المائة من السعر القائم » ، الذى كان قد تحدد على أساس أسعار الخليج العربى مضافًا إليها أسعار الشحن إلى هذه المنطقة من ساحل البحر المتوسط .

كما أن زيادات الأسعار فى الخليج العربى فى ١٩٥٢ وفى ١٩٥٧ خلال أزمة السويس كانت مصحوبة بتغيرات مماثلة – وإن كانت أقل قليلا – فى الولايات المتحدة وفنزويلا ، ربما كان الباعث عليه ما قامت به حكومة فنزويلا فى أواخر ١٩٥٩ ن تعديل جدول ضريبة الإيراد فى بلادها لتزيد نصيبها من دخل البترول . إلا أن شركات البترول ادعت أن هذه التخفيضات قد أجريت بهدف مواجهة المنافسة المتزايدة من جانب الاتحاد السوفيتى وشركات البترول المستقلة .

ولكن التخفيض الصغير الآخر فى أسعار بترول فنزويلا (من ٥ إلى ١٠ سنتات للبرميل) الذى حدث فى أبريل ١٩٥٩ لم يعقبه تخفيض مناظر فى الشرق الأوسط حتى أغسطس عام ١٩٦٠.وقد كانت هذه التخفيضات فى الأسعار موضعًا للنقد الشديد من جانب حكومات الدول المنتجة للبترول ، التى قامت فى أعقاب ذلك بإنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) فى سبتمبر ١٩٦٠ .

وجدير بنا أن نلاحظ أن الثغرة بين أسعار بترول الشرق الأوسط فى الخليج العربى وبين أسعاره فى البحر المتوسط قد ضاقت فى ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، عندما طرأت على أسعار الخليج العربى زيادات غير مصحوبة بزيادات مناظرة فى البحر المتوسط ، ثم حدث تغيير مضاد خلال أزمة السويس . ولكن ، ما أن حل عام ١٩٥٩ حتى كانت الثغرة بين مجموعتى الأسعار قد تناقصت كثيرًا ، فبلغ سعر البترول السعودى الخام ٣٤ درجة ٣٩ سنتًا للبرميل ، مقابل ٦٦ سنتًا فى

١٩٥٢ . ولم يقتصر تأثر أسعار التسليم للعملاء على التغيرات فى الأسعار المعلنة ، إنما تأثرت هذه الأسعار أيضا بتقلبات أسعار الشحن فى السفن الناقلة للبترول التى سنناقشها فيما بعد . وقد أدى انخفاض هذه الأسعار إلى زيادة مقدرة بترول الشرق الأوسط على المنافسة وخاصة فى الأسواق البعيدة . كما أن تغيرات أسعار الشحن بالناقلات قد أثرت أيضًا على الفرق فى الأسعار المعلنة لبترول الشرق الأوسط فى البحر المتوسط وفى الخليج العربى .

الفصل الخامس

الشركات العالمية الكبرى
وموقفها من احتكار صناعة البترول

« إن الشركات التى تتحكم فى بترول المسلمين أغلبها أمريكية ولطالما تجبرت علينا أمريكا واحتقرت عقولنا حتى مكنت إسرائيل من أرضنا وبترولنا وقبلتنا الأولى .. » .

الشركات العالمية الكبرى
وموقفها من احتكار صناعة البترول

يلاحظ الباحث أن الشركات العالمية الكبرى التى تحتكر سوق البترول أغلبها شركات أمريكية ، وبرغم سيطرتها على مقدرات الدول المنتجة والمستهلكة ، فإنه ليس لها أثر فى بلادها .. أمريكا .

كيف تتحكم هذه الشركات فى الاحتياطى والإنتاج والتكرير والنقل ؟ .

- الشركات التى تتحكم فى خام البترول أغلبها أمريكية .
- الشركات الكبرى السبع .
- تحكم الشركات فى الاحتياطى العالمى .
- الإنتاج ونسب سيطرة الشركات عليه .
- صناعة التكرير ومدى تركيزه فى أيدى الشركات .
- طاقة النقل ومدى خضوعها للشركات الكبرى .

الشركات العالمية وموقفها من احتكار صناعة البترول*

على قدر ما نلاحظه من تحكم شركات قليلة فى خام البترول فى مختلف مراحل صناعته فى جميع أنحاء العالم ، فإن أغلب هذه الشركات أمريكية فإننا نجد أنه فى داخل أمريكا لا تتمتع هذه الشركات بأهمية تذكر فى هذه الصناعة .

فالملاحظ أن درجة التركيز داخل الولايات المتحدة بصفة عامة ، هى أقل مما هو سائد فى غالبية البلاد المنتجة للبترول الخام فى العالم ، فنجد أن نسبة ما تسيطر عليه أكبر سبع شركات داخل الولايات المتحدة ، لا تتجاوز ثلث مجموع إنتاج البترول الخام ، وتصل النسبة إلى النصف فى المراحل التى تعقب مرحلة الإنتاج فى الداخل .

أما بالنسبة لبقية بلاد العالم ، وباستثناء الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية والصين ، فالملاحظ أن الصناعة البترولية فيها تتميز بدرجة عالية من التركيز تتمثل فى سيطرة عدد ضئيل من الشركات البترولية على نسبة كبيرة من ناتج الصناعة بمختلف مراحلها . والشركات البترولية الكبرى هى :

شركة ستاندرد أويل (نيوجرسى)

شركة ستاندرد أويل (كاليفورنيا)

شركة سوكونى موبيل

شركة جولف

شركة تكساس .

وكلها شركات أمريكية .

شركة البترول البريطانية .

(وتملك الحكومة البريطانية ٥٦ ٪ من أسهمها)

مجموعة شل الهولندية البريطانية .

(٦٠ ٪ من أسهمها هولندية و ٤٠ ٪ بريطانية) .

---

* البترول العربى الخام فى السوق العالمية « د . صاحب دهب » المطبعة العالمية ١٩٦٩ .

ويلاحظ أن درجة السيطرة التى تباشرها تلك الشركات تختلف من مرحلة لأخرى من مراحل الصناعة .

فبالنسبة للاحتياطى ، تسيطر الشركات السبع الكبرى على نسبة عالية من احتياطى البترول المؤكد الوجود ، يمثل أكثر من ثلاثة أرباع المجموع العالمى . وتستأثر تلك الشركات بأكثر من أربعة أخماس الاحتياطى الموجود فى نصف الكرة الشرقى ، على حين يبلغ الاحتياطى الخاضع لسيطرتها فى نصف الكرة الغربى ، حوالى ٥٣ ٪ من مجموع الاحتياطى العالمى ، كما هو واضح من الآتى :

السنة	أقطار نصف الكرة الغربى	أقطار نصف الكرة الشرقى *	العالم
١٩٥٦	٪ ٥٠,٨	٪ ٩٢,٢	٪ ٨١,٤
١٩٦٣	٪ ٦٠	٪ ٨٢,٢	٪ ٧٧,٦
١٩٦٤	٪ ٥٣,٩	٪ ٨٢,٥	٪ ٧٦,٤

ويلاحظ أن هبوطًا ملحوظًا قد طرأ على الاحتياطى الخاضع لسيطرة تلك الشركات حيث انخفض من ٨١ ٪ من مجموعة الاحتياطى العالمى فى عام ١٩٥٦ إلى ٧٦ ٪ منه عام ١٩٦٤ . ومرد ذلك إلى دخول عدد من الشركات المستقلة والمؤسسات الحكومية فى الصناعة البترولية واكتشافها أو حصولها على كميات من احتياطى البترول فى بعض البلاد المنتجة للبترول .

ويتفاوت مقدار ما تملكه كل واحدة من الشركات الكبرى من الاحتياطى تفاوتًا كبيرًا ، فتملك شركة البترول البريطانية ، حسب تقدير عام ١٩٦٤ ، أكبر كمية من الاحتياطى العالمى .

---

* باستثناء الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية والصين

تليها ستاندرد (نيوجرسى) ثم بقية الشركات ، على النحو التالى :

شركة البترول البريطانية	٧٧٣٠ مليون طن
ستاندرد (نيوجرسى)	٦٤٦٠ مليون طن
جولف	٥٥٤٠ مليون طن
تكساس	٣٧٧٠ مليون طن
شل	٣٦٠٠ مليون طن
ستاندرد (كليفورنيا)	٣٤٥٠ مليون طن
سوكونى موبيل	٢٠٨٠ مليون طن
المجموع	٣٢٦٣٠

والنسبة الكبرى من احتياطى البترول الذى تستأثر به الشركات السبع الكبرى يكمن فى نصف الكرة الشرقى حيث يشكل حوالى ٨٣ ٪ من الاحتياطيات الواقعة تحت سيطرة تلك الشركات فى العالم .

وأما بالنسبة لمرحلة إنتاج البترول الخام ، فيلاحظ أن نسبة ما تسيطر عليه الشركات السبع الكبرى قد تزايد تزايدًا ملحوظًا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، على النحو التالى :

السنة	نصف الكرة الغربى	نصف الكرة الشرقى	العالم
١٩٥٦	٪ ٥٢,٩	٪ ٧٠,٥	٪ ٥٨,٨
١٩٦٣	٪ ٥٠,٨	٪ ٧٩,٤	٪ ٦٢,٥
١٩٦٤	٪ ٥١,٣	٪ ٧٧,٦	٪ ٦٢,٨

فبلغت حوالى ٦٣ ٪ من مجموع الإنتاج العالمى عام ١٩٦٤ ، على حين لم يكن يمثل فى عام ١٩٥٦ إلا ما يقرب من ٥٩ ٪ . ويرجع هذا الارتفاع فى نسبة إنتاج الشركات الكبرى بالقياس لمجموع الإنتاج العالمى إلى الزيادة الضخمة التى طرأت على إنتاج البترول فى نصف الكرة الشرقى

بعد تحول الولايات المتحدة إلى بلد مستورد ، وإلى انخفاض معدلات الزيادة فى إنتاج البترول الكاريبى . وكانت منطقة الخليج العربى ، وتخضع غالبيتها العظمى لسيطرة تلك الشركات ، أكبر المناطق التى أصابتها الزيادة فى الإنتاج وخصوصًا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . ولهذا السبب ، نلاحظ أن نسبة ما تسيطر عليه تلك الشركات ، فى نصف الكرة الشرقى قد ارتفعت من ٧٠,٥ ٪ فى عام ١٩٥٦ إلى حوالى أربعة أخماس مجموع الإنتاج فى عام ١٩٦٣ ، ثم بسبب ارتفاع معدلات الزيادة فى إنتاج شمال أفريقيا ، حيث تملك الشركات المستقلة نسبة كبيرة منه ، فضلا عن ظهور أهمية إنتاج الشركات المستقلة والشركات الوطنية فى بلاد أخرى من نصف الكرة الشرقى ، بما فى ذلك منطقة الخليج العربى ، فقد أسلم ذلك إلى انخفاض نسبة ما تملكه الشركات العالمية الكبرى السبع إلى حوالى ٧٨ ٪ من مجموع الإنتاج العالمى .

ويلاحظ فى جهة أخرى ، أن درجة التركز فى إنتاج البترول الخام ، وإن كانت هى الأخرى عالية ، فإنها أقل من درجة التركز فى الاحتياطى . ويعود ذلك إلى ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة من البترول الخام بالقياس للاحتياطى الموجود لديها ، وإلى انخفاضه نسبيًّا فى منطقة الخليج العربى بالقياس إلى ضخامة الاحتياطى الذى يزخر فى أراضيها .

وأما بالنسبة للتكرير ، فقد كانت الشركات الكبرى السبع ، تسيطر فى عام ١٩٥٠ على نسبة عالية من طاقة التكرير بلغت حوالى ٥٧ ٪ من مجموع طاقة التكرير العالمية . وبلغت فى الأقطار الأمريكية ، باستثناء الولايات المتحدة[١] ، ما يزيد على ثلاثة أرباع مجموع طاقة التكرير فيها . أما فى بقية بلاد العالم ، فقد كانت طاقة التكرير الخاضعة لتلك الشركات تمثل حوالى ٨٠ ٪ من مجموع طاقتها التكريرية ، على أنه فى السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، حدث تطور محسوس فى مدى سيطرة الشركات العالمية الكبرى السبع على طاقة التكرير ، وتجلى ذلك بوضوح فى أقطار نصف الكرة الشرقى (أوربا وأفريقيا وآسيا وأستراليا) فقد انخفضت درجة تركز تلك الشركات فى بعض هذه المناطق ، فى حين زادت درجة تركزها فى أقطار أخرى .

فأما عن المناطق التى انخفض فيها التركز ، فهى الشرق الأوسط والشرق الأقصى ، فعلى الرغم من ازدياد طاقة التكرير التى تملكها الشركات السبع من ١,٠٣ مليون برميل يوميًّا فى عام ١٩٥٥ إلى ١,١٢ مليون برميل يوميًّا فى عام ١٩٦٠ بمنطقة الشرق الأوسط ومن ٥١٢ ألف برميل يوميًّا فى عام ١٩٥٥ إلى ٩٠٤ ألف برميل يوميًّا فى عام ١٩٦٠ بمنطقة الشرق الأقصى ، نلاحظ أن نسبة

(١) كانت الشركات الكبرى تسيطر على ٤٤,٤ ٪ من طاقة التكرير فى الولايات المتحدة .

ما تملكه هذه الشركات لمجموع الطاقة قد انخفضت من ٩١ ٪ إلى ٧٦ ٪ تقريبًا فى الشرق الأوسط ، ومن ٧٨ ٪ إلى ١٣ ٪ فى الشرق الأقصى .

وواضح أن هذا الانخفاض فى نسبة ما تسيطر عليه الشركات الكبرى من طاقة التكرير إنما جاء بسبب استثمار الشركات المستقلة والمؤسسات الحكومية بنسبة كبيرة من الزيادة التى حلت بطاقة التكرير خلال هذه الفترة ، هذا فضلا عن مصانع التكرير التى آلت ملكيتها إلى الحكومات .

وأما المناطق التى ازدادت فيها درجة تركز الشركات الكبرى ، فهى أقطار أوربا الغربية . حيث أضحت طاقة التكرير الخاضعة لسيطرة تلك الشركات فيها ، تمثل نسبة ٦٧,٣ ٪ من مجموع الطاقة التكريرية فى عام ١٩٦٠ بعد أن كانت تمثل ٦٣ ٪ منه فى عام ١٩٥٥ . ويرجع ذلك إلى التبدل الذى حدث فى نمط استيراد البترول فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . فقد اتجهت أقطار أوربا الغربية نحو استيراد البترول من الشرق الأوسط خامًا بدلا من استيراده . وأكثره فى شكل منتجات مكررة ، من الولايات المتحدة والكاريبى . وازداد هذا الوضع وضوحًا منذ عام ١٩٤٨ عندما عجز الإنتاج الأمريكى عن مواجهة الاستهلاك المحلى . فتحولت الولايات المتحدة إلى دولة مستوردة للبترول . ولقد راعت أوروبا الغربية ، وهى تتحول شطر بترول الشرق الأوسط ، أن تستورد البترول خامًا لتصنيعه وتحويله إلى منتجات نهائية فى أقطارها . وأغرى بها على هذه السياسة أمران رئيسيان : أولها ، أن طاقة التكرير القائمة فى أقطار الشرق الأوسط لا تستطيع استيعاب الاحتياجات الضخمة للأقطار الأوربية ، وأن الشركات البترولية الكبرى المستغلة لبترول هذه المنطقة تفضل ، لاعتبارات اقتصادية واستراتيجية أن تقصر طاقة التكرير فى منطقة الشرق الأوسط على الاستهلاك المحلى وتموين السفن باحتياجاتها من الوقود . والأمر الثانى ، اتجاه الشركات البترولية الكبرى إلى أقطار أوربا الغربية لبناء مصانع التكرير فيها ، باعتبارها سوقًا رئيسية لاستهلاك البترول الذى تنتجه ، خصوصًا أن لها سيطرة تقليدية على تسويق البترول ومنتجاته فى غالبية أسواقها . ولهذا ارتفعت نسبة ما تمثله طاقة التكرير الخاضعة لسيطرة الشركات العالمية الكبرى .

أما بالنسبة لطاقة النقل ، فقد يعتقد أن نقل البترول صناعة مستقلة عن باقى فروع الصناعة البترولية باعتبار أن النقل يختلف بطبيعته عن إنتاج البترول وتكريره وتميز عنه . ويضاعف من هذا الاعتقاد أهمية الدور الذى يقوم به نقل البترول وضخامته ، سواء أكان ذلك عن طريق الأنابيب أم عن طريق الناقلات . وبالرغم من ذلك ، فإن نقل البترول يعتبر مرحلة من مراحل الصناعة

البترولية المكملة لها . ومرد هذا الاعتبار هو أن نقل البترول يتطلب وسائل تكاد تنفرد بها هذه الصناعة دون غيرها . فهو ينقل بأنابيب خاصة ينساب فيها مسافات طويلة . ويتطلب شحنه . فى النقل البحرى . سفنًا معدة إعدادًا خاصًا لنقل البترول . وهذه السفن المسماة بالناقلات تختلف عن بقية الأسطول التجارى البحرى فى مخازنها وصهاريجها وتسهيلات الشحن فيها . وحتى فى موانيها . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى يخضع جزء كبير من نقل البترول . وهذا ما نحن بصدده الآن . إلى سيطرة الشركات البترولية الكبرى فى العالم . فقد كانت الشركات السبع تسيطر على نسبة تصل إلى ٥٠ ٪ من الأسطول العالمى لناقلات البترول فى عام ١٩٥٠ : ٣٠ ٪ منها تعود لشركتى (الأنجلو) الايرانية ومجموعة (شل) وحدهما . والباقى (٢٠ ٪) تملكه الشركات الأمريكية الخمس . ثم انخفضت هذه النسبة حتى بلغت فى عام ١٩٦٤ : ٣٤ ٪ من الأسطول العالمى .

ومن هنا يمكن القول أن الشركات الكبرى لا تتمتع بسيطرة كبيرة على أسطول الناقلات والسبب فى ذلك يعود إلى التقلبات العنيفة التى تتعرض لها صناعة الناقلات . وإلى انخفاض العوائد التى تغلها رءوس الأموال المستثمرة فيها . بالقياس إلى العوائد التى تجنيها الشركات من إنتاج البترول الخام وتكريره وتسويقه . على أن الشركات الكبرى تفضل من ناحية أخرى استئجار الناقلات بعقود طويلة الأمد فتؤمن نقل بترولها من جهة . وتحقق سيطرة كافية على هذه المرحلة من مراحل الصناعة البترولية من جهة أخرى . دون أن تنفق مبالغ كبيرة لبناء الناقلات . ولقد بلغت نسبة ما تسيطر عليه الشركات الكبرى عن طريق الاستئجار بعقود طويلة حوالى ٦٠ ٪ من الناقلات التى يملكها مشغلون مستقلون . وبهذا يمكن القول أن مجموع ما تسيطر عليه الشركات الكبرى عن طريق الملكية والاستئجار يبلغ حوالى ثلاثة أرباع أسطول الناقلات فى العالم .

وأما فيما يتعلق بأنابيب البترول . فإن خطوط الأنابيب الرئيسية خارج الولايات المتحدة والكتلة السوفيتية . مملوكة كلها تقريبًا للشركات العالمية الكبرى .

الفصل السادس

قصة تأميم البترول الإيرانى

« لست من دعاة التأميم ولا المصادرة ولا وقف الضخ فهذه كلها نزوات حماس وانفعالات .. وليست نتائج دراسات هادئة علمية حكيمة .. إننى أطالب الجامعات والعلماء والحكام وأفراد المسلمين أن يدرسوا جيدًا قضيتهم ، وأن يحسنوا استعمال قوتهم الكامنة فى بترول المسلمين مع غيره من أسلحة الإيمان وما نبه إليه الله فى الدين » ..

قصة تأميم البترول الإيرانى

مقدماته وأسباب فشله

قصة أول تأميم لصناعة بترولية وطنية هزت عروش ملوك البترول .. كيف اجتمع الاستعمار مع أباطرة المال للقضاء على الدكتور « محمد مصدق » بطل أسطورة التأميم ..

- إيران تصدر قانونًا سنة ١٩٤٧ يطالب الحكومة باستعادة الحقوق الوطنية فى الزيت .
- الاتفاق الإضافى يعطى إيران حقوقًا ومزايا أكثر .
- الرأى العام الإيرانى يعارض الاتفاق .
- ظهور الدعوة إلى التأميم .
- « مصدق » يتولى الحكم ويعلن تأميم البترول .
- أسباب التأميم .
- النزاع بين إيران وبريطانيا أمام محكمة العدل الدولية .
- محكمة العدل تقرر عدم اختصاصها بالقضية .
- نتائج التأميم وتوقف عمليات شركة إيران
- وساطات ومباحثات لتعويض الشركة المؤممة .
- انقلاب بقيادة الجنرال « زاهدى » وتوقيع اتفاق مع الكونسورتيوم .
- تفاصيل اتفاق الكونسورتيوم
- إنشاء شركة البترول الأهلية الإيرانية .
- قانون البترول الجديد يخول للشركة الأهلية منح حقوق لشركات أجنبية بالمشاركة معها .

قصة تأميم البترول الايرانى*
مقدماته وأسباب فشله

طالب القانون الصادر فى ٢٣ أكتوبر ١٩٤٧ الحكومة بأن تدرس ثروة البلاد من البترول حتى يتمكن المجلس من إعداد القوانين اللازمة لاستغلاله تجاريًّا . وأهم من هذا أن القانون تضمن العبارة التالية التى كانت نذيرًا بما سوف تتعرض له شركة البترول الإنجليزية الإيرانية « على الحكومة أن تقوم بالمفاوضات اللازمة وأن تتخذ التدابير الضرورية لجميع الحالات التى حدث فيها الإضرار بحقوق إيران فى مواردها التى تحت الأرض وغيرها وخصوصًا فيما تعلق بمسألة الزيت فى الجزء الجنوبى من البلاد لاستعادة الحقوق الوطنية كاملة ، والحكومة ملزمة بموافاة المجلس بالنتيجه » .

الاتفاق الإضافى :

ويبدو أن الشركة لم تلحظ ذلك التهديد الخفى أو لم تأخذه مأخذ الجد . إلا أنه فى العام نفسه أثارت الحكومة الإيرانية نقطة لها أهميتها بسبب سياسة الحكومة البريطانية فى تحديد الأرباح وهى سياسة تمس إيرادات هذه الحكومة لأن ٢٠ فى المائة من هذه الأرباح إذا تجاوزت مبلغًا معينًا يصبح من حق خزانة إيران .

وبعثت الشركة بممثلين من قبلها لبحث هذه المسألة ، وبعد مفاوضات طويلة أمكن الوصول إلى ما عرف باسم « الاتفاق الإضافى » أو (اتفاق جاز جولشيان) . وأهم ما تضمنه رفع الإتاوة من ٤ إلى ٦ شلنات عن الطن . ورفع معدل الضرائب إلى شلن عن الطن أى من ٢٠ إلى ٢٥ فى المائة ، ودفع حصة إيران البالغة ٢٠ فى المائة على دفعة واحدة كل سنة عند تقديم الميزانية ، ودفع ٥ ملايين جنيه مباشرة لتسوية موضوع الاحتياطى العام منذ عام ١٩٤٧ . وعدم إنقاص حصة إيران من الأرباح والاحتياطى عن ٤ ملايين جنيه إسترلينى سنويًّا . وتخفيض ٢٥ ٪ كأساس لسعر

* حرب البترول فى الشرق الأوسط د . « راشد البراوى » مطبعة المعرفة ١٩٦٢ .

الزيت فى إيران بدلا من خفض ١٠ ٪ على أقل سعر فى خليج المكسيك . وتسرى زيادة الإتاوة ومعدل الضرائب اعتبارًا من ١٩٤٨ . وتشير المصادر البريطانية إلى أن الاتفاق الجديد كان يكفل لإيران زيادات قدرها (بملايين الجنيهات) ٩,٥ ، ٩,٥ ، ١٦,٥ فى سنوات ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ .

ولكن الرأى العام الإيرانى عارض الاتفاق لأسباب عدة . ففى تحديد المبلغ الذى يجب دفعه كضريبة وإتاوة عن سنة ١٩٤٨ والرجعى المفعول بالنسبةإلى السنوات السابقة عليها ، ببنكنوت تفسيرًا اجتهادى لرأى الشركة بشأن شرط الدفع بالذهب . وما كان دخل إيران ليزيد بتفسير الدفع بالذهب مع اعتبار الفرق بين السعر الحقيقى للذهب وسعره الرسمى وهو ٥٠ ٪ تقريبًا ، بل كان سينقص بنسبة ٥ – ١٠ ٪ . وإذا توقفت أعمال الشركة عن الإنتاج والتصدير بسبب ظروف خارجة عن الإرادة ولمدة عام بأكمله فلن تدفع أى مبلغ بصفته حدًّا أدنى على حين يضمن لها اتفاق عام ١٩٣٣ حدًّا أدنى قدره ٧٥٠,٠٠٠ جنيه مهما كانت الظروف . وقصر الاتفاق حصة إيران البالغة ٢٠ ٪ على الاحتياطى العام مع أن اتفاق ١٩٣٣ يشمل كل المبالغ الاحتياطية للشركة .

وأخيرًا – وليس آخرًا – فقد كانت مطالب إيران من الشركات المساعدة والحليفة ستضفى عند دفع جزء من حصة الحكومة فى الاحتياطى العام .

تأميم البترول الإيرانى :

لم يتمكن المجلس من إقرار الاتفاق بسبب موقف المعارضة برياسة الدكتور « مصدق » ، ثم أجريت الانتخابات التى أسفرت عن مجلس جديد فى فبراير ١٩٥٠ . وفى يونية شكلت « اللجنة البرلمانية للزيت » برياسة « مصدق » ، كما ولى الوزارة الجنرال « راز ماراه » . وفى ١٢ ديسمبر أرسلت اللجنة تقريرها وفيه تعلن أن الاتفاق لا يمكن قبوله لأنه لا يرضى مطالب البلاد ومصالحها ، وفى الشهر التالى عهد إليها المجلس بإعداد مقترحات على أن تقدمها إليه خلال شهرين . ويبدو أن الشركة عرضت إعادة النظر فى الامتياز على أساس اقتسام الأرباح مناصفة ، ولكنها لم تتابع الموضوع ولم تعلن أمره .

وقويت الدعوة فى البلاد إلى التأميم ، وفى ٨ مارس اتخذت اللجنة قرارًا تطلب مد أجلها شهرين لتدرس تنفيذ « اقتراح بتأميم صناعة الزيت فى جميع أرجاء البلاد » . وأقر البرلمان بمجلسيه

هذا الطلب . وبذلك التزمت الحكومة بمبدأ التأميم . وكان الجنرال « رازماراه » قد اغتيل وخلفه « حسين علاء » .

واحتجت الحكومة البريطانية وطلبت عرض الخلاف على التحكيم فلم يكن لهذا الطلب من أثر واشتد الحماس فى البلاد فاقتلع « علاء » وأقام مكانه على رأس الوزارة الدكتور « مصدق » . وفى ٣٠ أبريل وافق البرلمان على قانون التأميم وصدق عليه الشاه فى اليوم التالى . ونص القانون على أن تشكل فورًا لجنة من الشيوخ والنواب لعزل « الشركة السابقة » . وفحص دعاواها والدعاوى المضادة من جانب إيران . ومراجعة حسابات الشركة اعتبارًا من أول مارس فإن « الدخل كله الناتج من الزيت وإنتاجه حق للشعب الفارسى بغير منازع » . وعلى اللجنة أيضًا أن تعد قانونًا لإنشاء شركة إيرانية وطنية للزيت . وأن تستبدل الخبراء الأجانب . وتبعث بالطلاب الإيرانيين للتعلم بالخارج وعلى اللجنة أن تفرغ من مهمتها خلال ثلاثة أشهر .

الدوافع الكامنة وراء التأميم :

وفى مقدمة هذه الدوافع المخالفات التى ارتكبتها الشركة والتصرفات التى أقدمت عليها مخالفة بذلك اتفاق عام ١٩٣٣ . فقد حاولت إدخال المياه الساحلية فى منطقة امتيازها . وجعلت الدفع بالذهب على أساس سعره الرسمى الذى يقل ٥٠ ٪ عن السعر الحقيقى . وفسرت الشركة حصة إيران من الاحتياطى والبالغة ٢٠ ٪ بأنها تقتصر على الاحتياطى العام فى حين أن لإيران الحق فى ٢٠ ٪ من كل دخل الشركة قبل خصم ضريبة الحكومة الإنجليزية وقبل نقل أى مبلغ منه لأى حساب احتياطى . ومنعت الإشراف والاطلاع على حساباتها وحسابات الشركات المساعدة والمتحدة .

وتملك إيران فى الحقيقة حصة تعادل ٢٠ ٪ من أرباح الشركة من كل من شركاتها المساعدة والمتحدة . ولما كانت هذه الشركات تدفع للشركة الأصلية جزءًا فقط من أرباحها فإن إيران ستحصل بالتالى على جزء فقط من نصيبها البالغ ٢٠ ٪ من أرباح هذه الشركات المساعدة وزادت الشركة عدد الموظفين والخبراء الأجانب (بدلا من إنقاصهم) من ١٨٠٠ سنة ١٩٣٣ إلى ٤٨٠٠ سنة ١٩٤٨ . وكان أكثر من ٨٠ فى المائة من عمالها تعوزهم المساكن اللائقة .

وزادت الشركة رأسمالها من الأسهم العادية مرتين بإصدار أسهم حرة لمساهميها السابقين وبذلك رفعت رأس المال من ٩ ملايين جنيه إلى ٢١ مليونًا . وقد جعل فشل الشركة فى إصدار أسهم البند

الثامن عشر من الاتفاق بلا مفعول وهو ما كان لصالح إيران ويبيح لها المشاركة فى شراء أسهم الشركة العادية .

ومن دوافع التأمين أيضًا ضآلة حصة إيران إلى حد بعيد بالقياس إلى أرباح الشركة الطائلة . ففى الرسالة التى بعث بها وزير الخارجية بتاريخ ١٩ يونية ١٩٥١ إلى رئيس محكمة العدل الدولية ذكر أنه حسب ميزانية سنة ١٩٤٨ (التى لم تراجعها الحكومة ولم تتحقق من دقة وصحة أرقامها) كان الربح ٦٢ مليون جنيه كما دفعت الشركة إلى الحكومة البريطانية ضريبة دخل قدرها ٦٢ مليون جنيه فى حين لم تتعد الضرائب المدفوعة إلى حكومة إيران فى السنة ذاتها ١,٤ مليون جنيه أى أقل من ٢ فى المائة من أرباح الشركة .

ولقد جاء فى رسالة من الدكتور « مصدق » إلى المستر « تشرشل » أن الدافع على التأميم هو الرغبة فى تحسين الأحوال الاقتصادية ، ذلك أنه خلال المدة التى تولت فيها الشركة استغلال موارد إيران لم تكن مستعدة إطلاقًا للنظر فى حقوق الشعب الإيرانى ومراعاتها ، حتى طبقا (لامتياز دارسى) واتفاق ١٩٣٣ غير المشروع .

ويقدم لنا لونزووسكى الوقائع التالية . فخلال أربعين عامًا من العمليات (١٩١١ — ١٩٥١) تسلمت إيران مبلغ ١١٣ مليون جنيه إسترلينى كمدفوعات ، وفى نفس الفترة تسلمت الحكومة البريطانية ما يقرب من ٢٥٠ مليونًا كضرائب من الشركة والشركات المتفرعة عنها ، وكانت الأرقام فى سنة ١٩٠٠ عبارة عن ١٦ مليونًا مدفوعات لإيران ، ٥٠ مليون ضرائب للحكومة البريطانية . وفضلا عن هذا كانت الحكومة البريطانية تحصل على حصتها من الفوائد بوصفها مالكة للقسم الأكبر من أسهم الشركة .

وثمة دافع آخر تلقاه فى رسالة « مصدق » التى أشرنا إليها ، ألا وهو « اجتثاث النفوذ الأجنبى والعملاء الأجانب فى البلاد وبذلك تتولى مصائرها بنفسها وتضمن استقلالها السياسى متعاونة مع الشعوب المحبة للحرية فى المحافظة على السلام العالمى . فخلال نصف القرن الذى سيطرت فيه الشركة لم يكن ممكنًا للحكومات الإيرانية أن تتخذ قرارًا بمحض حريتها فى شئونها الداخلية وسياستها الخارجية » .

أمام محكمة العدل الدولية :

وفى ٢٦ مايو ١٩٥١ طلبت الحكومة البريطانية من محكمة العدل الدولية أن تقرر التزام إيران

برفع النزاع مع الشركة إلى التحكيم طبقا للمادة ٢٢ من اتفاق ١٩٣٣ ، وأن تعلن أن تنفيذ قانون التأميم بما يحمل معنى الإلغاء من جانب واحد وأن تغيير اتفاق ١٩٣٣ مخالف للمادتين ٢١ ، ٢٦ من الاتفاق وهذا يكون مخالفًا للقانون الدولى وتكون إيران مسئولة دوليًا عن ذلك .

وفى ٢٢ يونية ١٩٥١ طلبت بريطانيا من المحكمة تقرير التدابير المؤقتة لحماية الشركة ومن ذلك السماح لها – بدون أى عائق – أن تواصل عملياتها السابقة ، وعدم مصادرة أموالها وأملاكها ، وأن تضمن حكومة إيران عدم اتخاذ أية خطوات تمنع تنفيذ القرار إذا صدر لصالح المملكة المتحدة . وفى اليوم التالى طلب رئيس المحكمة من حكومة إيران تجنب أية تدابير تزيد من حدة النزاع أو تعرقل تنفيذ أى حكم قد تصدره المحكمة .

وأنكرت حكومة إيران اختصاص المحكمة لأن اتفاق ١٩٣٣ (بفرض شرعيته) اتفاق مع شركة خاصة وليس مع الحكومة البريطانية ، كما أن التصريح الصادر من حكومة إيران فى ٢٠ أكتوبر ١٩٣٠ بشأن قبول اختصاص المحكمة يستبعد كافة المسائل المتعلقة بسيادتها القومية . وطبقًا لميثاق الأمم المتحدة ليس للأخيرة « أن تتدخل فى الشئون التى تكون من صميم السلطان الداخلى لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضى الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق » .

وليس هناك نزاع بين الحكومتين الإيرانية والبريطانية ولكن الأخيرة تحاول إقحام نفسها فى مسألة « تدخل طبقًا لبديهيات القانون الدولى ومبادئه الأولية فى نطاق حق السيادة الذى للشعب الإيرانى ، وإذن فهى مسألة من اختصاص الحكومة الإيرانية وحدها » . أما أن الحكومة البريطانية أكبر مساهم فلا يغير من مركز الشركة باعتبارها الموقعة على الاتفاق ولا يختلف مركزها من الناحية القانونية عن مركز أى فرد من الرعايا البريطانيين .

أمر بالتدابير المؤقتة :

وفى ٥ يولية أصدرت المحكمة أمرًا بالتدابير المؤقتة (فى أثناء نظر الموضوع) وتشمل امتناع الطرفين عن أى إجراء يسىء إلى الطرف الآخر بشأن تنفيذ القرار الذى قد تتخذه المحكمة ، وعن كل ما يؤدى إلى زيادة حدة النزاع واتساع نطاقه ، وعما يمنع الشركة من القيام بأعمالها الصناعية والتجارية كما كانت تمارسها قبل أول مايو ١٩٥١ .

واعترض القاضيان « عبد الحميد بدوى » (مصرى) « وومنيادسكى » على القرار ، إذ

لا يجوز صدوره إلا إذا رأت المحكمة – ولو بصورة مؤقتة – أنها مختصة بنظر النزاع .

واعترضت إيران على القرار وقالت إن المحكمة هدمت ثقة إيران فى العدالة الدولية ، ثم قررت سحب تصريحها الخاص بقبول الولاية الجبرية للمحكمة .

فى مجلس الأمن :

وفى ٢٨ سبتمبر ١٩٥١ شكت بريطانيا إلى مجلس الأمن من أن الحكومة الإيرانية لم تستجب إلى قرار المحكمة ، وطلبت إليه النظر فى الموقف الناجم من ذلك ، وقرر المجلس إدراج الشكوى فى جدول الأعمال بأغلبية ٩ أصوات ضد صوتين (الاتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا) . وبعد الاستماع إلى ممثلى الطرفين قرر فى ١٩ أكتوبر تأجيل المناقشة .

عود إلى محكمة العدل :

وأخيرًا ، فى ٢٢ يولية ١٩٥٢ ، أصدرت المحكمة قرارها بأغلبية تسعة أصوات ضد خمسة ، بأنها غير مختصة بالنظر فى القضية المعروضة عليها ، فكان ذلك نصرًا لا لوجهة نظر قانونية فحسب ، بل وللاتجاهات القومية التحريرية فى النواحى الاقتصادية ، وقوبل بالارتياح البالغ فى كافة بلاد الشرق الأوسط .

وازداد التوتر بين إيران وبريطانيا وأخيرًا قررت الأخيرة قطع علاقتها الدبلوماسية . ويقال إن بريطانيا فكرت فى استخدام القوة العسكرية لإرغام إيران على العدول عن التأميم ولكنها لمست معارضة من جانب الولايات المتحدة فى الإقدام على إجراءات من هذا القبيل .

من نتائج التأميم :

كان هذا العمل ضربة عنيفة لبريطانيا إذ حرمها من مورد ضخم وأرباح ضخمة ، كما أن عجزها عن مواجهة الموقف كما كانت تفعل فى الماضى أساء إلى سمعتها وهيبتها .

أما فى الشرق الأوسط فاشتد النشاط فى تنمية الإنتاج بشكل ظاهر كى يعوض النقص فى المورد الإيرانى ، كما سارعت الشركات البترولية إلى تعديل الامتيازات على نحو يزيد من العائدات التى تحصل عليها البلدان المنتجة . بل لقد ارتفعت أصوات وبخاصة فى العراق لا للمطالبة بإجراء تعديلات أخرى فى الامتيازات بل بتأميم الصناعة البترولية أسوة بإيران .

وكان أول أثر مباشر للتأميم فى إيران وتوقف عمليات الشركة إن حرمت إيران من الأموال التى كانت يمكن أن تكون من نصيبها ، وتعطل المشروع الذى سبق إعداده للتنمية . وهبط الإنتاج بشكل واضح ولم تتمكن إيران من تصريفه على ضآلته لعدم امتلاكها الناقلات من جهة ، كما لم تتقدم الدول الأخرى لشرائها إما مراعاة لإنجلترا أو خوفًا من مصادرة سفنها فى عرض البحار .

وقد يتساءل الكثيرون لماذا لم تتدخل الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى لانتهاز هذه الفرصة . ربما كانت الشركات الأمريكية يعنيها أن تحل محل الإنجليز ولكن السياسة الأمريكية لم يكن من صالحها إغضاب بريطانيا مما يؤدى إلى تصدع الجبهة الغربية . أما الاتحاد السوفيتى فلم يكن بحاجة ماسة إلى البترول الإيرانى اكتفاءً بموارده المتنوعة من الوقود ، فضلا عن صعوبة نقل البترول المستخرج من جنوب إيران لعدم وجود أنابيب تتجه شمالا صوب الحدود الروسية ولم يكن من اليسير على روسيا أن تنقله بحرًا لعدم توافر الناقلات ، وطول المسافة ، والحاجة إلى دفع رسوم المرور فى قناة السويس . ولقد صرح رئيس شركة البترول الأهلية الإيرانية أنه لم تقدم أية عروض من جانب الحكومة السوفيتية .

وساطات ومباحثات :

حاول البنك الدولى للإنشاء والتعمير فى ديسمبر ١٩٥١ وفبراير ١٩٥٢ الوصول إلى حل وسط مع الحكومة الإيرانية ، ولكن الأخيرة أصرت على أن تكون الهيئة التى اقترح البنك إنشاءها مسئولة أمامها وحدها وتقبل رقابتها وتمنع اشتراك البريطانيين فيها .

وفى أواخر أغسطس ١٩٥٢ قدمت مقترحات مشتركة من جانب الرئيس ترومان والمستر « تشرشل » وأهم ما فيها قبول غير مشروط لعرض مسألة التعويض على محكمة العدل الدولية ، وإجراء المفاوضات فورًا بين الطرفين لاستئناف تدفق الزيت إلى الأسواق العالمية ، وتخفيف الحظر الذى فرضته بريطانيا على أرصدة إيران من الاسترليني ، وتقديم منحة على الفور لمساعدة الحكومة . ورفض « مصدق » المقترحات واقترح فى ٢٥ سبتمبر أن يقتصر التعويض – على الأكثر – على ما للشركة من أصول مادية فى عبدان ، وأن تنفذ اعتبارا من عام ١٩٤٧ النصوص التى تضمنها الاتفاق الإضافى (١٩٤٩) لصالح إيران ، وأن يدفع لإيران ٤٩ مليون جنيه (وفقًا لاتفاق ١٩٤٩) وجزء من المبلغ يكون قابلا للتحويل إلى دولارات . ولكن هذه المقترحات قوبلت بالرفض من الناحية العملية .

وفى أوائل عام ١٩٥٣ قدم السفير الأمريكى فى طهران مقترحات جديدة تضمنت مبدأ مسئولية الحكومة الإيرانية وحدها عن صناعة الزيت فى بلادها ، وقيام شركة دولية بشراء مقادير ضخمة من الزيت ، وتقديم مبالغ فورًا إلى الحكومة ، والتحكيم فى المسائل الخلافية من قبيل موضوع التعويض . وفى ٢٠ مارس أعلن الدكتور « مصدق » أن الشروط لا يمكن قبولها لأنها لا تختلف عما سبق التقدم به .

ولكن الأحداث فى إيران سارت فى اتجاه آخر ، إذ فى أغسطس ١٩٥٣ حدث انقلاب على أيدى الجنرال « زاهدى » أداة القصر الطيعة ، فأطاح بحكومة الدكتور « مصدق » الذى حوكم وصدر الحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات ، وتولى « زاهدى » الوزارة .

وقام المستر « هوفر » مستشار الرئيس « ترومان » لشئون البترول بزيارات إلى لندن وطهران . وبدأت المباحثات التمهيدية بين الشركات البريطانية والهولندية والأمريكية والفرنسية ، وفى ديسمبر أعلن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين إيران وبريطانيا . وفى أوائل عام ١٩٥٤ بدأت المفاوضات بين ممثلى بريطانياوأمريكا وإيران بشأن موضوع البترول ، فأسفرت عن اتفاق أذيع فى أغسطس وصدق عليه المجلس فى ٢١ أكتوبر ، وهو بين الحكومة الإيرانية ومجموعة من الشركات الأجنبية يقال لها تيسيرًا (الكونسورتيوم) .

اتفاق الكونسورتيوم :

تقرر تأسيس شركتين للتشغيل فى هولندا وتسجلان فى إيران ، وهما الشركة الإيرانية لاكتشاف وإنتاج الزيت ، والشركة الإيرانية لتكرير الزيت ، ويُعين فى كل منهما عضوا مجلس إدارة إيرانيان كما تكون جميع سجلاتهما تحت تصرف شركة البترول الأهلية الإيرانية للاطلاع والتفتيش عليها . والأخيرة شركة حكومية تمثل الحكومة الإيرانية وأصبحت المالكة للممتلكات الشركة الإنجليزية الإيرانية السابقة فى إيران . وتشمل الاتفاقية منطقة الامتياز المنصوص عليها فى اتفاق عام ١٩٣٣ ، ومدتها ٢٥ سنة قابلة للتجديد لثلاث فترات كل منها خمس سنوات ، على أن تخفض مدة الامتياز عند كل تجديد .

وبادرت شركة (الكونسورتيوم) فورًا إلى تأسيس شركتين فى لندن وهما :

١ – الشركاء فى الزيت الإيرانى ليمتد لتملك أسهم الشركتين القائمتين بالتشغيل .

٢ – شركة خدمات الزيت الإيرانى ليمتد لتوفير المهمات والموظفين والفنيين للعمليات . وفى

الوقت نفسه كونت كل شركة من شركات (الكونسورتيوم) « شركة الاتجار » الخاصة بها للتسليم والتصرف فى نصيبها من الخام والمنتجات ، والسبب فى ذلك لأن شركتى التشغيل لا تقومان ببيع أو شراء الزيت الذى تبيعه الشركة الأهلية إلى شركات الاتجار ، ولكنهما يقتصران على الانتاج والتكرير مقابل رسم بالإضافة إلى مصاريف التشغيل .

وتنص الاتفاقية على اقتسام الأرباح مناصفة ، ويجوز أداء جزء من الإتاوة لغاية ١٣,٥ فى المائة ، على هيئة خام وذلك بناء على طلب إيران . ولضمان مواصلة العمليات بنشاط يضمن الكونسورتيوم (مادة ١٠) ألا يقل الإنتاج عن ١٥ ، ٢٣ ، ٣٠ مليون طن فى سنوات ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ على التوالى . وتقدم المنتجات المكررة للاستهلاك المحلى والتى تقوم بتوزيعها الشركة الأهلية ، بأسعار مخفضة فى عبدان ومسجد سليمان وكرمنشاه . وتقرر أن تنقل إلى الشركة الأهلية بالتدريج الخدمات الهامة « غير الأساسية » فى منطقة الامتياز والمتعلقة بالسكن والطرق ومنشآت الصحة والرفاهية وتوفير الغذاء والملبس ، وذلك على نفقة الكونسورتيوم إلى حد كبير . ولتسوية المسائل المعلقة بين الشركة الإنجليزية الإيرانية وحكومة إيران من جهة ، وبينها وبين شركات (الكونسورتيوم) من جهة أخرى ، تقرر أن تدفع الحكومة ٢٥ مليون جنيه على عشرة أقساط للتعويض على الأصول المملوكة للشركة فى منطقة الامتياز ومعدات التوزيع التابعة لها فى البلاد وحقل نفط شاه ومعمل تكرير كرمنشاه . ولما كانت الشركة ستساهم فى التنظيم الجديد بنسبة ٤٠ فى المائة فقط قرر الشركاء أن يدفعوا إليها على الفور ٣٢ مليون جنيه ، ١٠ سنتات عن البرميل (أو ٥ شلنات ، ٤ بنسات) عن جميع الصادرات إلى أن تبلغ المدفوعات ما يعادل ٥١٠ مليون دولار .

أما النسبة الباقية وقدرها ٦٠ فى المائة فقسمت بين الشركاء الآخرين وفقًا للنسب المئوية الآتية : ١٤ لوريال دنش شل ، ٦ للشركة الفرنسية للبترول ، ٨ لكل من الشركات الأمريكية الخمس الكبرى . إلا أنه فى أبريل من عام ١٩٥٥ ، وبموافقة الحكومة الإيرانية ، تنازلت كل من الشركات الأمريكية عن ١/٨ حصتها ، وقسم المجموع أى ٥ ٪ على مجموعة من الشركات الأمريكية المستقلة التى كونت وكالة إيريكون .

شركة البترول الأهلية الإيرانية :

أنشئت بتشريع فى أوائل عام ١٩٥٥ تطبيقًا لقانون التأميم لعام ١٩٥١ ، وهى تحت اشراف

« المجلس الأعلى للزيت » الذى يتكون من ثلاثة من الموظفين بحكم مناصبهم ، وأربعة من أعضاء البرلمان . وللشركة مهام فى داخل منطقةالامتياز كما نصت عليها اتفاقية (الكونسورتيوم) . وفى خارجها تتولى الإشراف على صناعة الزيت فى البلاد بما فى ذلك (تحت موافقة مجلس الوزراء) منح الامتيازات والتنقيب لحسابها عن حقول جديدة ، واستغلال حقل نفط شاه ومعمل تكرير كرمنشاه ، وتوزيع وبيع المنتجات فى البلاد ، وإقامة الصناعة البتروكيماوية إذا أمكن ، واستغلال الغاز الطبيعى ، والاتجار فى الخام (بما فى ذلك الجزء الذى تؤديه إليها شركتا التشغيل) وفى المنتجات ، والنقل والملاحة .

الامتيازات الجديدة :

ونظرًا لعدم توافر الإمكانيات الكافية أمام الشركة الأهلية للقيام بأعمال التنقيب والكشف ، ورغبة فى اجتذاب هيئات وشركات بترولية أخرى للإسراع بهذه العمليات صدر قانون البترول الجديد فى عام ١٩٥٧ ، ويخول للشركة الأهلية منح « حقوق » (وليست امتيازات) فى ثمانى مناطق عرفها القانون وحرصت الشركة على فرض قيود أشد مما جرى الحال عليه سواء من حيث صغر المساحات ، والمدفوعات والمبلغ الذى يدفع مقدمًا ، والتزامات الحفر ، والتنازل الإجبارى التدريجى بصورة أسرع أو زيادة كميات الخام التى تسلم كجزء من الحصة .

إلا أن أهم ما استحدثه القانون هو النص على المشاركة الإيرانية فضلا عن اقتسام الأرباح الصافية مناصفة . ومعنى هذا أنه إذا كانت الدولة (ممثلة فى الشركة الأهلية) تملك نصف رأس المال ، فإنها تحصل أولا على نصف الأرباح طبقًا للقانون ، ثم تقسم الباقى على أساس حصتها فى رأس المال .

وفى حالة الاشتراك يتحمل الشريك الأجنبى نفقات البحث والتنقيب التمهيدية ولا يستردها إلا إذا اكتشف الزيت بكميات تجارية . ولا تزيد مدة الاتفاق على ٢٥ سنة مع جواز تجديدها لفترات ثلاث كل منها خمس سنوات على أن يعاد النظر عند التجديد فى الشروط لصالح إيران . وإذا أخفقت الشركة فى اكتشاف الزيت خلال ١٢ عامًا جاز إلغاء الاتفاق . وكذلك لا يستخدم إلا أقل عدد ممكن من الأجانب . أما مجلس الإدارة فيتكون بالتساوى من أعضاء إيرانيين وغير إيرانيين .

وكانت المنحة الأولى فى عام ١٩٥٧ حيث تكونت الشركة الإيطالية للبترول « سبريت » بين

الشركة الأهلية وشركة إجيب ميتاريا الإيطالية ، وخصصت لها ثلاث قطع مساحتها ١٣,٠٠٠ كيلو متر مربع منها واحد فى الرف القارى بالطرف الشمالى الشرقى من الخليج . والثانية على الجانب الشرقى من جبال زاجروس الوسطى ، والثالثة فى البحر على طول ساحل مكران بخليج عمان .

وصدرت المنحة الثانية إلى شركة (بان أميركان) (التابعة إلى ستاندرد أوف إنديانا) وتكونت شركة على غدار (سيريب) باسم (إيران بان أميركان أويل) للعمل فى منطقة مغمورة مساحتها ١٦ ألف كيلو متر مربع عند رأس الخليج .

أما النتيجة الثالثة فصدرت إلى الشركة الكندية (سافير) ، ومساحتها ١٠٠٠ كيلو متر مربع ، وتكونت شركة مختلطة ، ووافقت (سافير) على اتفاق ١٨ مليون دولار على أعمال الكشف الأولية .

ويمتاز الاتفاق المعقود مع (بان أميركان) على مثيله مع الشركة الإيطالية من نواح عدة لها أهميتها :

١ – تدفع خلال شهر من التوقيع على الاتفاق ٢٥ مليون دولار للشركة الأهلية الإيرانية وذلك بخلاف الشركة الإيطالية . ووافقت على اتفاق ٨٢ مليون دولار فى ١٢ سنة مقابل ٢٢ مليون يدفعها الفريق الإيطالى . وفى حالة عدم إنفاق هذا المبلغ يجب دفع نصف الجزء الذى لم ينفق إلى الشركة الأهلية .

٢ – بعد انتهاء المدة المخصصة لأعمال الكشف أى ابتداءً من السنة الثالثة عشرة تدفع إيجارًا قدرة ٤٠٠ دولار عن الكيلو متر مربع ، تزاد إلى ٤٨٠ من العام الثامن عشر ، ٦٠٠ من العام الثالث والعشرين . أما العقد الإيطالى فلا يذكر الإيجار صراحة .

٣ – فى خلال عشر سنوات يجب ألا تتعدى نسبة الأجانب فى الشركة ٢ ٪ من مجموع المستخدمين ، ٤٩ ٪ من ذوى المناصب الرئيسية .

٤ – تفضيل الناقلات التى ترفع العلم الإيرانى .

٥ – وتدفع (بان أميركان) غرامة قدرها ٣٥٠,٠٠٠ دولار عن كل شهر تأخير فى الوفاء بالتزاماتها بالحفر ، وهذ النص لا وجود له فى الاتفاق الإيطالى . ولا شك أن قبول (بان أميركان) هذه الالتزامات كان من أسباب نجاحها فى نيل الامتياز فى وجه المنافسة من جانب الشركات الأخرى .

الفصل السابع

البترول العربى سلاح اقتصادى وسياسى

« أيها المسلمون . . انتبهوا . . وترابصوا . . وادرسوا وأعدوا ليوم الحساب عدة مناسبة . . فقد أصبح وأصبح واضحاً أن استمرار هذا الضياع محال . . فمن شاء من خصومكم أن يعاند فانتبهوا له . . ومن شاء أن يرجع من قريب . . فإن هذه الأمة لا تشمت فى عدو حطمته الأيام . . وليس ذلك على الله بعزيز . . »

البترول العربى سلاح اقتصادى وسياسى

مع تطور الوعى العربى . . ومع ازدياد أهمية البترول . . كان لابد من استعماله كسلاح اقتصادى وسياسى فى قضية العرب مع العدو الباقى إسرائيل . .

ونعرض فيما يلى محاولات استخدام هذا السلاح فى القضايا العربية .

قبل حرب رمضان ١٣٩٣ هـ

- اقتراح بمنع البترول العربى عن الدول التى تساند العصابات الصهيونية سنة ١٩٤٦ .
- العراق يوقف ضخ البترول إلى حيفا فى حرب فلسطين .
- تفجير أنابيب البترول فى سوريا عام ١٩٥٦
- منع البترول العربى عن الدول التى تساند إسرائيل عقب عدوان ١٩٦٧
- الظروف الدولية لم تساعد على نجاح الحظر
- اجتماع بغداد يبحث آثار منع البترول عن دول الغرب
- استغلال الأرصدة العربية فى مساعدة دول المواجهة .

فى حرب رمضان ١٣٩٣ هـ

- العراق أول الدول العربية التى دخلت معركة البترول
- مؤتمر الكويت يقرر تخفيض الإنتاج ٥٪
- الدول العربية تزيد من نسب التخفيض
- السعودية تقطع البترول عن أمريكا
- امتداد الحظر إلى أمريكا وهولندا

- العراق يزيد ضغطه على الدول المساندة لإسرائيل
- اجتماعات متتالية لوزراء البترول العرب
- دول السوق الأوربية المشتركة تؤيد الحق العربى
- الدول الغربية وآخرها أمريكا تؤيد مطالب العرب
- انتهاء الحظر بعد تحقيق أغراضه

البترول العربى سلاح اقتصادى وسياسى*

محاولات استخدام البترول كسلاح سياسى قبل حرب رمضان :

كانت السياسة . . هى طريق الاقتصاديين ، ورجال الصناعة الغربيين إلى البترول . . كما كان الاقتصاد هو طريق تدخل الاستعمار السياسى فى عصور أخرى . ولقد بقيت السياسة . فى الظل تحمى شركات البترول الأوربية والأمريكية التى تعمل فى العالم العربى .

وقبل العرب ذلك سنوات طويلة . . ثم رأوا – بدورهم – أن يستعملوا البترول كسلاح سياسى .

كانت المرة الأولى فى مصيف بلودان بسوريا عام ١٩٤٦ عندما اجتمع مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة .

تقدمت مصر باقتراح أقره مجلس الجامعة . . بمنع البترول العربى عن أى دولة تساند العصابات الصهيونية .

يومها ردت الشركات بأن البترول عملية تجارية بحتة ولا دخل له بالسياسة بحال . . ورفعت الشركات . . شعار . . ضرورة فصل البترول عن السياسة .

ولكن القرار ظل رمزيًا بلا فاعلية لأن الولايات المتحدة فى ذلك الحين كانت أكبر دولة مصدرة للبترول فى العالم ، والإنتاج البترولى العربى قليلا ضئيلا ، لا يستطيع أن يكون قوة مؤثرة فى السوق العالمية .

ولم يتجاوز إنتاج المملكة العربية السعودية – وهى أكبر الدول العربية المنتجة فى الوقت الحاضر – ٤٠٠ ألف برميل كل يوم سنة ١٩٤٨ . . سنة حرب فلسطين . . وقيام إسرائيل .

وكانت معركة البترول الثانية فى حرب فلسطين عندما أوقف العراق ضخ البترول فى الأنابيب التى تصب فى حيفا .

وكانت المرة الثالثة التى حاول فيها العرب استخدام البترول كسلاح سياسى عام ١٩٥٦ فى

* انظر كتاب « حرب البترول » محسن محمد – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ .

أعقاب العدوان الثلاثى – بريطانيا وفرنسا وإسرائيل – على مصر.

ثم تفجير الأنابيب التى تنقل بترول العراق إلى ميناء اللاذقية ، وكان هذا عملا فرديًا وإن اشترك فى القيام به رجال الجيش السورى . . ولم يعلن ذلك فى تلك الأيام رغبة فى فصل البترول عن السياسة .

ولم تستطع أوربا الحصول على حاجتها من البترول لقطع خط الأنابيب من ناحية ، وإغلاق قناة السويس – نتيجة للعمليات الحربية – من ناحية أخرى .

وتعطل شحن البترول من دول الخليج لأن الناقلات العملاقة الضخمة التى تستطيع شحن ربع مليون و ٣٠٠ ألف طن – لم تكن قد ظهرت بعد . . وقد أسرعت اليابان وغيرها إلى بناء هذه الناقلات بعد حرب السويس عام ١٩٥٦ .

وأدى ذلك كله إلى عجز فى الموارد الأوربية من البترول بلغ حده الأقصى ٤٥٪ فتدخلت الولايات المتحدة لتبيع لأوربا ٣١٪ مما تحتاج إليه وبقيت القارة الأوربية تعانى عجزاً نسبته ١٢٪ مما أدى إلى إغلاق بعض مصانع وبيع البترول بالبطاقات .

ولكن إنجلترا عانت أكثر من غيرها بسبب الأزمة البترولية ، فقد اضطرت إلى شراء البترول الأمريكى بالدولار ، فهبط الاحتياطى البريطانى من الدولارات ، وكانت الهزة الاقتصادية الضخمة للجنيه الإسترلينى فى أعقاب حرب السويس فاضطر إيدن للاستقالة .

وتتابعت الهزات والصدمات للجنيه الإسترلينى منذ ذلك الحين .

وكانت المرة الرابعة لمحاولة استخدام البترول العربى سياسيًا بعد صفقة الأسلحة التى قدمتها ألمانيا الغربية لإسرائيل . . ففى مؤتمر البترول العربى الخامس أثار ممثلو الدول الأعضاء أمر هذه الصفقة وقالوا . . إن البترول سلاح أساسى فى يد العرب وينبغى أن يسخر لخدمة قضاياهم وعلى رأسها قضية فلسطين .

وقطعت بعض الدول العربية علاقاتها بألمانيا الغربية وسحبت دول عربية أخرى سفراءها من بون ولكن بقى البترول العربى يصدر إلى ألمانيا الغربية وظلت نداءات الأعضاء فى مؤتمر البترول العربى الخامس مجرد نداءات أو توصيات لا تجد أى صدى .

وفى يونيو ١٩٦٧ جرت المحاولة الخامسة ويمكن أن نعتبرها المرة الأولى حقيقة التى يستخدم فيها البترول العربى فى المعركة .

يوم ٤ يونيو ٦٧ – قبل العدوان الإسرائيلى على مصر بيوم واحد دعا العراق إلى اجتماع لوزراء

البترول العرب فى بغداد لاستخدام البترول كسلاح فى حالة وقوع عدوان .

وفى اليوم التالى بعد العدوان – أصدر المؤتمر القرارين التاليين :

أولا : منع وصول البترول العربى إلى أية دولة تعتدى ، أو تشارك فى الاعتداء على أية دولة عربية بمد العون العسكرى إلى إسرائيل ، أو محاولة عبور خليج العقبة بسفن تجارية تحت حماية إسرائيل .

ثانياً : إخضاع أموال الشركات والرعايا التابعين للدول المشتركة فى العدوان لقوانين الحرب .

كما أوصى المؤتمر بتأليف لجنة دائمة من وزراء الخارجية لتحديد ما يجد من مواقف عدائية .

وناشد المؤتمر أيضاً الدول الإسلامية الصديقة المنتجة للبترول ، وخاصة إيران منع وصوله إلى إسرائيل .

واعترضت ليبيا على هذه القرارات ولكن عمال البترول الليبيين أضربوا وفرضوا القرارات على الحكومة الليبية . ونفذ القرار .

أوقف ضخ البترول تماماً .

وقامت الدول المنتجة للبترول بحراسة آبارها ومنعت تدفق البترول من ناحية . . ولحماية هذه الآبار من ناحية أخرى .

وأدى ذلك إلى انخفاض قيمة أسهم شركات البترول وارتفاع أسعار منتجاته فى أوربا وتوزيعه بالبطاقات فترة فى إنجلترا . . وارتفاع ثمن الكهرباء أيضاً .

ثم أعيد الضخ مع أخذ تعهد على ربابنة الناقلات بمنع الشحن إلى الولايات المتحدة وإنجلترا وألمانيا الغربية .

وخسرت السعودية خلال ٨ أيام من منع البترول ما يزيد على ٣٠ مليون دولار .

وخسرت الكويت مليون دولار تقريباً كل يوم من أيام توقف الإنتاج . وظل العراق ينتظر حتى آخر يوليو ثم استأنف تصدير البترول .

كان قرار مؤتمر بغداد جريئا من غير شك ، ولكن لظروف كثيرة لم يستطع أن يحقق أهدافه .

• زادت إيران وفنزويلا من إنتاجهما للدول التى فرض عليها الحظر .

• رفعت الولايات المتحدة إنتاجها من البترول ٩٠٠ ألف برميل كل يوم وصدرت ثلث هذه الزيادة لأوربا ، ولم تتأثر الولايات المتحدة كثيراً بالقرار لأن كمية البترول العربى التى تصدر لأمريكا لم تتجاوز ٣٥٠ ألف برميل .

• حظرت الجزائر على الشركات الأمريكية تصدير الغاز الطبيعى إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وأيرلندا الشمالية ووضعت الشركة الأمريكية تحت إشرافها . . وبعد شهرين كانت الجزائر تؤمم شركتى (أسو ، وموبيل أويل) الأمريكيتين .

• أمم العراق شركة بترول العراق البريطانية .

• حصلت ألمانيا الغربية على حاجتها من البترول من ليبيا .

ومن خلال هذه التناقضات كلها كان لابد من حل عربى حاسم يضع النقط فوق الحروف أو بعبارة أخرى يحدد هل نجح العرب فى استخدام البترول كسلاح سياسى . .

. . . هنا لابد من وقفة صادقة .

• لم يكن هناك احتياطى نقدى كاف للدول العربية المنتجة للبترول . فإن دخلها من البترول فى ذلك الوقت كان يعوض حرماناً طويلا . . وقديماً .

• لم يكن الإنتاج العربى يسمح للدول العربية بأن تفرض رأيها على الأسواق العالمية كان الإنتاج اليومى العربى ٩,٣ ملايين برميل . . أى ٢٨٪ من الإنتاج العالمى الذى يبلغ ٣٣ مليون برميل كل يوم .

ودعى وزراء المال والاقتصاد والبترول العرب إلى اجتماع عقد فى بغداد فى ١٧ أغسطس ١٩٦٧ للنظر فى الموقف على ضوء تلك التطورات كلها . . وبحساب دقيق يضع لكل شىء احتمالاته وتحديد دور البترول فى تصفية آثار العدوان .

وخلال ٤ أيام كان جدول أعمال المؤتمر مزدحماً . . كما – قالت التقارير الرسمية – بالموضوعات الثلاثة التالية :

١ – ناقش المؤتمر وقف ضخ البترول عن الدول المعادية وقفاً تامًّا . واستعرض الآثار التى يمكن أن يتعرض لها اقتصاد هذه الدول المنتجة من إيقاف الضخ ، وتعطيل الملاحة فى قناة السويس .

كما ناقش المؤتمر الإجراءات الاقتصادية التى يمكن اتخاذها ضد الدول التى مدت يد العون والمساعدة لإسرائيل فى اعتدائها على العرب ، وبحث كذلك التدابير الوقائية لحماية اقتصاد الدول العربية ودعمه بما يحقق التكامل الاقتصادى بين هذه الدول .

استعرضت وفود المؤتمر تعطيل الملاحة بقناة السويس ، وسحب أرصدة الدول العربية التى توجد فى بنوك الدول التى أيدت إسرائيل فى اعتداءاتها ، ومدى تأثير سحبها على اقتصاد هذه الدول .

وانتهت دراسات المؤتمر إلى أن كميات البترول التى سوف لا يتم تصديرها سنوياً إلى الخارج – إذا أوقف ضخ البترول تماماً – تبلغ ٤٥٠ مليون طن .

إنتاج البترول العربى يصل إلى ٤٦٦ مليون طن فى السنة وتستهلك الدول العربية – من هذه الكمية – ١٦ مليون طن والباقى يصدر .

وفى حالة وقف ضخ البترول تماما – لمدة ثلاثة أشهر – طبقاً للاقتراح الذى تقدمت به العراق أملا فى استنفاد احتياطيات الدول المساندة للعدوان من البترول – سيؤدى إلى خسارة ٦٩٠٠ مليون دولار فى الأشهر الثلاثة لهذه الدول .

وتتحمل الدول العربية خسارة قدرها ٦٦٩ مليون دولار خلال نفس الفترة موزعة على الدول العربية المنتجة للبترول .

ولم تعلن القرارات التى اتخذتها لجان المؤتمر . . وبقيت هذه القرارات سرية حتى عرضت على مؤتمر القمة العربى الذى عقد بعد أسبوع فى مدينة الخرطوم يوم ٢٩ أغسطس ولمدة ٤ أيام أيضاً .

ولم يكن هناك داع فى مؤتمر الخرطوم لأن تبقى القرارات سرية على الإطلاق . . فقد كان موضوع ضخ البترول أو قطعه هو الموضوع الأول والأساسى . . وهذا الموضوع بطبيعته لا يحتمل قراراً سرياً . .

وكانت مصر هى التى طلبت استئناف ضخ البترول لأسباب كثيرة :

• وقف ضخ البترول يمنعه عن دول صديقة تساند العرب فى كفاحهم .

• وصل البترول العربى إلى الدول التى شاركت فى العدوان .

• يمثل البترول بين ٧٠ ، ٩٠٪ من دخل السعودية والكويت والعراق وليبيا ووقف ضخ البترول يؤدى للكساد والبطالة .

• بدأت بعض الدول المستوردة تعتمد على بترول أسواق أخرى غير عربية مثل إيران وفنزويلا .

• يمكن استغلال إيراد البترول لدعم دول المواجهة – فقررت السعودقة والكويت وليبيا تقديم ١٣٥ مليون جنية سنوياً لمصر والأردن منها ٩٥ مليون جنيه لمصر تعويضاً عن استمرار إغلاق قناة السويس وفقد موردها من العملات الصعبة .

وأسدل الستار على موضع دور البترول فى المعركة ضد إسرائيل . . بعد أن أكدت تصريحات كبار المسئولين فى الدول العربية المنتجة للبترول – وبحسم نهائى – أنه لا دور للبترول العربى فى

المعركة . إلا فى استغلال بعض أمواله لدعم دول المواجهة .

وقالت هذه التصريحات إن البترول سيظل سلعة تجارية تباع بالثمن .

وبرغم هذا كله ظلت أصوات عربية ترتفع بين الحين والحين تنادى بأن البترول سلاح من أسلحة الحرب .

وكان ينظر إلى كل من يقول ذلك وكأنه « دون كيشوت » يحارب بسلاح وهمى لا وجود له فإن العالم العربى كان ممزقاً يائساً من أسلحته الأخرى ومن قوته ومن كل شىء .

وبرغم ذلك أثير الأمر فى الجامعة العربية فكلف الدكتور « يوسف صايغ » بعمل دراسة عن تأثير القطع الكلى أو الجزئى للبترول وتأثير ذلك على العالم ولكن هذه الدراسة لم تعرض على مجلس الجامعة العربية .

ولم يتعرض أحد لموضوع تجميد الإنتاج البترولى عند حد معين أى عدم زيادة الإنتاج .

وأصبح إنتاج العالم من البترول ٥٣ مليون برميل كل يوم .

الولايات المتحدة أصبحت تنتج ١١ مليون برميل يوميًّا وتستهلك ١٧,٦ مليون برميل . . فهى فى حاجة إلى ٦,٦ ملايين برميل كل يوم . منها ٣ ملايين من البترول الخام والباقى مكرر أو مصنع . وقد نقص الإنتاج الأمريكى ٢٪ عن العام السابق . وزاد ما تستهلكه بنسبة ٥,٥٪ عن العام السابق أيضاً .

أمريكا الجنوبية تنتج ٥ ملايين تستهلك منها ٣,٣ ملايين برميل يوميًّا والباقى تبيعه وتصدره .

أوربا الغربية لا تنتج سوى ٤٠٠ ألف برميل ، ولكنها تستهلك ١٤,٢ مليون برميل ، فأوربا الغربية تستورد أقل من ١٤ مليون برميل يوميًّا .

الدول الشيوعية تنتج نحو ٩ ملايين برميل وتستهلك ثمانية ملايين من البراميل وتصدر مليون برميل .

الشرق الأقصى إنتاجه مليونان من البراميل ، واستهلاكه ٨ ملايين ، وبذلك يستورد ٦ ملايين من البراميل .

الشرق الأوسط ينتج ٢٠ مليون برميل كل يوم لا يستهلك منها سوى مليون ومائة ألف ، ويصدر يوميًّا إلى أوربا وأفريقيا والولايات المتحدة واليابان نحو ١٩ مليون برميل تقريباً .

ومن هنا تبدو أهمية بترول الشرق الأوسط للعالم . . الذى زاد إنتاجه بنسبة ١٠٪ عن العام السابق وزاد إنتاج السعودية وحدها ٢٦٪ خلال الشهور الأولى من عام ١٩٧٣ .

وفى واشنطن أصبحت الولايات المتحدة دولة مستوردة للبترول وخبراؤها يقدمون تقارير متتابعة يقترحون فيها وسائل لعلاج الموقف .

هذه التقارير الرسمية توضح مدى « رعب » الولايات المتحدة الأمريكية من أزمة بترولية تقترب ، ذلك قبل أن يقرر العرب تخفيض الإنتاج . . بل قبل أن يعلن « زكى اليمانى » استخدام البترول كسلاح سياسى .

التقرير الأول من جيمس إيكنز الدبلوماسى الأمريكى الذى عمل فى الشرق الأوسط واختير مستشارًا للرئيس الأمريكى « نيكسون » فى شئون الطاقة وهو الذى كتب ٩ مسودات لتقرير الرئيس « نيكسون » عن أزمة الطاقة . . وهو أيضاً الرجل الذى اختير ليكون سفيراً للولايات المتحدة لدى المملكة العربية السعودية دليلا على مدى اهتمام واشنطن بأن يكون سفيرها فى جدة من خبراء البترول مما يقطع بأهمية البترول السعودى لدى الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد أخر الملك « فيصل » قبول أوراق اعتماد « إيكنز » عندما نشبت حرب الشرق الأوسط ولم يقبل هذه الأوراق إلا بعد توقف إطلاق النار .

فى عدد شهر أبريل كتب « إيكنز » فى مجلة الشئون الخارجية الأمريكية عن أزمة الطاقة تحت عنوان .

« أزمة البترول . . هذه المرة الذئب هنا . . . »

قال « إيكنز » :

كان استهلاك البترول العالمى ٣٩ مليون برميل كل يوم وأصبح الآن ٥٣ مليوناً وفى سنة ١٩٨٠ سيرتفع الاستهلاك ليصبح ٨٥ مليون برميل .

والعالم سيحتاج إلى ٥٠٠ مليون برميل خلال السنوات العشر القادمة ومن هذه الكمية ٣٠٠ مليون برميل توجد فى الشرق الأوسط وفى شمال أفريقيا .

والمصادر المسئولة تقول إن احتياطى البترول فى السعودية يصل إلى ٢٠٠ بليون برميل .

وكان يقال من قبل إن احتياطى البترول السعودى ١٥٠ بليون برميل فقط . ولذلك فإن إيكنز يعترف لأول مرة - بأن احتياطى بترول السعودية ضعف ماكان يعلن . . وبعد ذلك أعلن أن الاحتياطى يبلغ ٤٥٠ بليون برميل كما قالت تقديرات أخرى إنه ٦٠٠ بليون برميل .

ويستمر « إيكنز » قائلا :

وإذا كان العرب قد أعلنوا أن سلاح المقاطعة البترولية غير فعال وأنهم لن يستخدموا البترول

كسلاح سياسى فإن العرب إذا غيروا سياستهم فإنهم لن يمنعوا البترول عن أحد إلا الولايات المتحدة وسيحتفظون بدخل محدود من البترول حتى فى أثناء المقاطعة وذلك فيما عدا الولايات المتحدة الأمريكية .

وأمام أمريكا أن تختار :

١ – أن تحارب العرب

٢ – أن تنزل على مطالبهم .

٣ – أن توافق على انهيار اقتصادها القومى .

وقال ايكنز أن الولايات المتحدة ستضطر عام ١٩٨٠ إلى أن تستورد ٨ ملايين برميل يوميًّا – حاليًّا تستورد ٤,٦ ملايين برميل وربما أكثر من ذلك من الشرق الأوسط ، وهذا يعادل ٣٥٪ مما تستهلكه الولايات المتحدة عام ١٩٨٠ .

وسيكون دخل الدول العربية من بترولها خلال الفترة من عام ٧٣ – سنة التقرير حتى عام ١٩٨٠ – ٢١٠ بلايين دولار ولن ينفقوا منها أكثر من ١٠٠ بليون دولار .

ومن الأفضل لهم بدلا من أن يتجمع لديهم ١٠٠ مليون دولار كرصيد . . أن يحتفظوا بالبترول فى بطن الأرض .

وقال أن الدول السبع التى ستتحكم فى سوق البترول العالمى فى المستقبل هى :

السعودية ، وإيران ، والعراق ، ودولة الإمارات العربية ، والكويت ، وليبيا ، وفنزويلا ، وأعلن أن أية دولة من هذه الدول سيكون إنتاجها أكثر من فائض إنتاج أية دولة أخرى من دول العالم . فإذا أوقفت إحدى الدول السبع الإنتاج فسيحدث نقص وإذا أوقفت دولتان إنتاجهما فستقع أزمة بترولية .

ولم يكتف « إيكنز » أن يوجه هذا الانذار عن طريق مجلة الشئون الخارجية بل كتبه فى تقارير رسمية عديدة .

والغريب فى الأمر أن كل ما قاله تحقق – لا فى سنة ١٩٨٠ كما كان يتوقع بل بعد ٦ شهور بالضبط وهو جالس فى مقر السفارة الأمريكية فى جدة ينتظر مقابلة « الملك فيصل » فى شهر أكتوبر من عام ١٩٧٣ ينتظر تقديم أوراق اعتماده كسفير للولايات المتحدة فى السعودية .

فإن « إيكنز » عين سفيراً لأمريكا فى السعودية يوم ٣١ أغسطس ١٩٧٣ .

دور البترول فى حرب رمضان ١٣٩٣ هـ (أكتوبر ١٩٧٣ م) :

فى ٧ أكتوبر كانت العراق أولى الدول العربية التى دخلت حرب البترول حيث أصدر مجلس قيادة الثورة العراق قراراً بتأميم حصتى شركتى (ستاندار أويل أوف نيوجرسى ، موبيل أويل كوربوريشن) الأمريكيتين والبالغة ٢٣,٧٥٪ من عمليات شركة نفط البصرة .

وفى ٩ أكتوبر دعا الكويت لعقد مؤتمر طارئ لجميع الدول العربية المنتجة للبترول لبحث دور البترول العربى فى المعركة .

وفى ١٧ أكتوبر اجتمع بالكويت وزراء البترول فى عشر دول عربية وهى : الكويت – السعودية – ليبيا – العراق – الجزائر – أبو ظبى – قطر – مصر – سوريا – البحرين .

وقرر المؤتمر خفض إنتاج البترول فوراً بحد أدنى ٥٪ تزداد بنسبة ٥٪ أخرى كل شهر إلى أن يتم الجلاء عن الأراضى التى احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ واستعادة حقوق الشعب الفلسطينى ، مع منح معاملة خاصة للدول الصديقة للعرب وفيما يلى نص القرار :

« بما أن الهدف المباشر للمعركة التى تدور رحاها حاليًا هو تحرير الأرض العربية المحتلة فى حرب يونيو ١٩٦٧ واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وفقاً لقرارات الأمم المتحدة » .

« وبما أن أمريكا هى المصدر الأول الرئيسى لقوة إسرائيل التى مكنتها من غطرستها واستمرارها فى احتلال أراضينا .

« وبما أن الدول الصناعية الكبرى تسهم بشكل أو بآخر فى بقاء الوضع الراهن برغم أن عليها مسئولية عامة بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة .

« وبما أن الوضع الاقتصادى فى كثير من الدول العربية المنتجة للبترول لا يبرر زيادة إنتاجها البترولى . وهى إذ تفعل ذلك إنما تقابل حاجة المستهلكين من الدول الصناعية الكبرى التى تلتزم من جانبها بالتعاون معنا لتحرير أراضينا لو رغبت فى تعاوننا معها خارج النطاق الذى توجبه علينا مصالحنا الاقتصادية الذاتية » .

« لذلك فإن المجتمعين يقررون أن تناقص الإنتاج البترولى لكل دولة عربية مصدرة للبترول فوراً بنسبة شهرية متكررة لا تقل عن ٥٪ ابتداءً من الشهر الأول من رقم الإنتاج الفعلى لشهر سبتمبر ١٩٧٣ . ثم تبدأ من الشهور التالية منسوبة إلى رقم الإنتاج المخفض من الشهر السابق . وهكذا

حتى تفرض المجموعة الدولية على إسرائيل التخلى عن أراضينا المحتلة أو يصل الإنتاج المخفض لكل دولة على حدة إلى الحد الأدنى الذى لايسمح معه اقتصادها بمزيد من التخفيض دون إخلال بواجباتها المحلية والعربية » .

« ومع ذلك فإن الدول التى تساند العرب مساندة عملية فعالة أو تتخذ إجراءات هامة ضد إسرائيل لحملها على الانسحاب فإنها لن تضار من تخفيض الإنتاج وسوف يستمر تزويدها بالبترول كما كان قبل التخفيض » .

« وعلى الرغم من أن نسبة التخفيض من الإنتاج واحدة لكل دولة فإن ما ينال الدول المستهلكة منها قد يتزايد بمدى تعاطفها وتعاونها مع العدو الإسرائيلى .

« ويوصى المجتمعون الدول المنفذة لهذا القرار أن تنال أمريكا أكبر تخفيض ، وذلك حسب استيرادها من كل دولة على حدة من البترول الخام ومشتقاته والمواد الهيدروكربونية ونسبة ما تستورده مقارنة بنسبة التخفيض » .

« ويوصون بأن يؤدى ذلك إلى قطع إمدادات أمريكا بالبترول من كل دولة على حدة منفذة لهذا القرار » .

توقيع وزراء بترول

أبو ظبى – البحرين – الجزائر – السعودية – سوريا – قطر – الكويت – ليبيا – مصر .

كان ذلك أول خطوة للبترول العربى فى الحرب . . وكان معنى ذلك أن تبدأ الدول العربية المنتجة للبترول بخفض فورى على إنتاج شهر أكتوبر نسبته ٥٪ وأن تعمل قدر الإمكان على قطع إمداد أمريكا بالبترول العربى .

وكانت التطورات التى شهدها العالم لتنفيذ تلك القرارات سريعة ومتلاحقة . . ففى نفس الليلة التى انتهى فيها اجتماع وزراء البترول العرب أعلن وزير بترول دولة الإمارات أن بلاده قررت أن تبدأ فورا وقف جميع صادراتها البترولية إلى أمريكا وتمثل ١٢٪ من إنتاج أبو ظبى وكان معنى ذلك أن أبو ظبى قررت وفوراً خفض إنتاجها بنسبة ١٢٪ وليس بنسبة ٥٪ كما كان القرار الذى اتخذ .

ويوم الخميس ١٨ أكتوبر – اليوم التالى لاجتماع الوزراء – أعلنت السعودية أنها قررت خفض إنتاجها بنسبة ١٠٪ اعتباراً من اليوم حتى آخر نوفمبر» .

ولم تشر السعودية فى هذا القرار إلى أى حظر بالنسبة لشحن البترول إلى الولايات المتحدة .

ولكن فى يوم السبت ٢٠ أكتوبر – بعد بيان السعودية بأقل من ٤٨ ساعة – صدر بيان ثان من الرياض يعلن قرار السعودية إيقاف تصدير بترولها إلى الولايات المتحدة .

وفى نفس اليوم أعلنت الجزائر قرارا مماثلا اضافت إليه « هولندا » الذى قررت قطع البترول عنها للموقف الذى وقفته الحكومة الهولندية ضد العرب .

وفى نفس الليلة أيضاً أعلنت حكومة البحرين إلغاء الاتفاق المعقود بينها وبين الحكومة الأمريكية بمنح البحرية الأمريكية تسهيلات خاصة فى ميناء البحرين وهو اتفاق كان قد عقد فى ديسمبر ١٩٧١ بعد انسحاب القوات البريطانية من البحرين .

وكانت مصر وسوريا قد أوقفت تصديرها للبترول كلية بعد ٦ أكتوبر .

السعودية تقطع البترول عن أمريكا :

ثم فى ١٩ أكتوبر صدر قرار من المملكة العربية السعودية كان له وقع الصاعقة فى الدوائر السياسية إذ قررت إيقاف تصدير البترول للولايات المتحدة الأمريكية . وترجع أهمية هذا القرار إلى العلاقات الاقتصادية الخاصة بين السعودية وأمريكا وإلى أن السعودية تعتبر أكبر مورد بترولى للولايات المتحدة ، وبرغم هذا لم تتردد السعودية فى إعلان هذا القرار تضامناً مع شقيقاتها العربيات .

الحظر البترولى يشمل أمريكا وهولندا* :

وجاء يوم الأحد ٢٢ أكتوبر ومعه إعلان من جميع الدول العربية المنتجة بأنها قررت وقف شحناتها إلى الولايات المتحدة « بسبب تأييدها السافر للعدوان الإسرائيلى على الأمة العربية » .

واستدعى تطبيق ذلك القرار خفض إنتاج البترول فى كثير من الدول بنسب كبيرة وصل بعضها إلى ١٢٪ وفى البعض الآخر إلى ٢٠٪ فى حين أنه نقل عن وزير بترول السعودية أن الانخفاض الذى جرى على إنتاج السعودية خلال شهر أكتوبر بلغ ٣٧٪ مما كان عليه فى شهر سبتمبر السابق .

وانتهت الدول العربية من الولايات المتحدة واستدارت إلى هولندا فأعلنت مقاطعتها ، وجاء قرار مقاطعة هولندا أيضاً جماعيًّا برغم أنه لم يتخذ فى أى اجتماع بين الدول العربية .

ونتيجة لذلك حرمت أمريكا من حوالى ٤٠ مليون برميل كانت تستوردها مباشرة من الدول

* حرب البترول الأولى – صلاح منتصر مطابع الأهرام ١٩٧٥ .

العربية كل شهر وكان مقرراً أن تزداد زيادة كبيرة فى الأشهر التالية .

وطبقاً لواردات أمريكا من البترول العربى خلال شهر أغسطس ١٩٧٣ فقد كان توزيع هذه الواردات من الدول العربية كما يلى :

– من السعودية	:	١٠,٧٩٤,٠٠٠ برميل
– من ليبيا	:	٦,١٢٥,٠٠٠ برميل
– من الجزائر	:	٥,٠٢٦,٠٠٠ برميل
– من الامارات العربية	:	٣,١٠٢,٠٠٠ برميل
– من مصر	:	١,١٤٢,٠٠٠ برميل
– من تونس	:	٩٩٣,٠٠٠ برميل
– من عمان	:	٤٥٠,٠٠٠ برميل
– من العراق	:	٣٤٣,٠٠٠ برميل
– من قطر	:	١٦٣,٠٠٠ برميل

ولم يكن ذلك فى الواقع كل واردات أمريكا من البترول العربى – فقد كانت الولايات المتحدة تحصل على نسبة أخرى من هذا البترول العربى بصورة غير مباشرة وذلك فى صورة منتجات مكررة من هذا البترول من حصة الدول الأوربية . . وقد قدرت بحوالى ٧٠٠ ألف برميل يوميًّا يتركز استيرادها من موانىء الشحن فى إيطاليا وبلجيكا وهولندا بالإضافة إلى إمدادات القوات الأمريكية الموجودة فى حلف الأطلنطى .

وعلى هذا أمكن تقدير ما حرمت منه أمريكا من واردات البترول العربى بأكثر من مليونى برميل يوميًّا وأن هذا الرقم أقل كثيراً من النقص الحقيقى التى بدأت أمريكا تعانيه . . وقد اعترفت مصادر أمريكا فيما بعد بأن هذا العجز تجاوز ٣ ملايين برميل يوميًّا .

وإذا كان البترول العربى بالنسبة للولايات المتحدة مصدر طاقة فإنه بالنسبة لهولندا « مصدر رزق » واقتصاد .

فهولندا لا تستورد البترول العربى لاحتياجاتها وإنما لإعادة شحنه فى صورة خام – وتحقق من ذلك ربحاً من رسوم الشحن والتفريغ التى تفرضها على الناقلات التى تستخدم ميناءها فى روتردام والذى يعتبر أكبر ميناء فى العالم – أو إعادة الشحن فى صورة منتجات مكررة وتحقق من ذلك ربحاً أكبر .

ويبلغ استهلاك هولندا فى حدود ٢٠ مليون طن فى السنة لكن ما استقبله ميناء روتردام فى عام ٧٣ بلغ ١٨٨ مليون طن وبالطبع كان يتوقع أن يستقبل عام ٧٤ كميات أكبر من ذلك بكثير .

العراق يستمر فى الضغط :

فى ٢١ أكتوبر قرر العراق تأميم حصة هولندا فى شركة شل التى تساهم فى شركة نفط البصرة .

الاجتماع الثانى لوزراء البترول العرب :

فى ٤ نوفمبر أجتمع بالكويت وزراء البترول العرب للمرة الثانية وأصدروا قراراً بخفض إنتاج الدول العربية من البترول بنسبة ٢٥٪ فى شهر نوفمبر ويزيد بنسبة ٥٪ فى شهر ديسمبر وفيما يلى نص القرار :

« اجتمع وزراء البترول العرب للمرة الثانية فى مدينة الكويت يومى ٤ و ٥ نوفمبر ١٩٧٣ – وتدارسوا الطريقة التى تم بها تنفيذ قرارهم الأول والآثار التى ترتبت عليه .

وقد اتخذ الوزراء فى اجتماعهم الجديد قرارات أخرى منها :

١ – أن يكون مجموع تخفيض الإنتاج من كل دولة عربية منفذة للقرار هو ٢٥٪ من إنتاج شهر سبتمبر داخلا فيها الكميات المخصومة نتيجة قطع البترول عن أمريكا وعن السوق الهولندية .

٢ – يستمر التخفيض بعد ذلك فى شهر ديسمبر وبنسبة ٥٪ (خمسة بالمائة) من إنتاج نوفمبر .

٣ – لا يؤثر أى تخفيض على الحصة التى كانت كل دولة صديقة تستوردها من كل دولة عربية مصدرة للبترول خلال التسعة أشهر الأولى من سنة ١٩٧٣ ميلادية .

٤ – إيفاد كل من وزير الطاقة الجزائرى ووزير البترول والثروة المعدنية السعودى إلى العواصم الأوروبية لشرح وجهة النظر العربية من القرارات البترولية المتخذة فى الاجتماعين اللذين عقدهما وزراء البترول العرب .

٥ – تشكيل لجنة رقابية لمراقبة تنفيذ الدول من ممثلى السعودية والكويت وليبيا والجزائر .

٦ – عقد اجتماعات مستقبلة من وقت لآخر حسب الحاجة لمتابعة تنفيذ القرارات وآثارها .

توقيع وزراء بترول

السعودية – الكويت – ليبيا – دولة الإمارات –

الجزائر – البحرين – قطر – مصر – سوريا .

دول السوق الأوروبية المشتركة تحمى مصالحها وتؤيد حق العرب :

بعد يومين من اجتماع وزراء البترول العرب فى ٤ نوفمبر ١٩٧٣ عقد وزراء الخارجية لدول السوق الأوربية المشتركة التسع (إنجلترا – فرنسا – إيطاليا – بلجيكا – هولندا – ألمانيا – أيرلندا – لوكسمبرج – الدانمرك) اجتماعاً أصدروا فى نهايته بياناً أعلنوا فيه « أنه ينبغى على قوات طرفى النزاع فى الشرق الأوسط العودة فوراً طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٣٣٩ ، ٣٤٠ إلى المواقع التى كانت عليها فى ٢٢ أكتوبر » .

وأضاف البيان :

أن لدى الحكومات الموقعة على هذا البيان الأمل القوى أنه بعد موافقة مجلس الأمن على قراره رقم ٣٣٨ بتاريخ ٢٢ أكتوبر أن يصبح من الممكن البدء فى إجراء مفاوضات لإعادة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط تطبيقاً للقرار رقم ٢٤٢ لمجلس الأمن بجميع بنوده ، وتعلن عن استعدادها لبذل كل ما فى وسعها للمساهمة فى ذلك .

وترى حكومات الدول التسع أنه يجب أن تدور هذه المفاوضات فى إطار الأمم المتحدة الذى يستند ميثاقها إلى مجلس الأمن المسئول مسئولية رئيسية عن السلاح والأمن الدولى .

ويتعين على المجلس وعلى السكرتير العام القيام بدور خاص فى إقامة السلام والمحافظة عليه تطبيقاً لقرارى المجلس رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ » .

وتقدر الدول التسع الأعضاء فى السوق الأوربية المشتركة أن أى اتفاقية سلام ينبغى أن تستند بصفة خاصة إلى المبادئ التالية :

١ – عدم جواز الاستيلاء على أراضى الغير بالقوة .

٢ – ضرورة أن تضع إسرائيل حدًّا لاحتلالها للأراضى التى تحتفظ بها منذ حرب ١٩٦٧ .

٣ – احترام سيادة جميع دول المنطقة واستقلالها ووحدتها الإقليمية وحقها فى الحياة فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها .

لدول العربية ترد على تأييد دول السوق الأوربية بإعفائها من الحظر :

اجتمع وزراء البترول العرب فى فيينا فى ١٨ نوفمبر ١٩٧٣ (حيث كان موعد الاجتماع

الدورى لمنظمة الأوبك فى ١٩ نوفمبر) ، وأصدروا القرار التالى ردًّا على تأييد دول اوربا للحق العربى :

« اجتمع وزراء البترول العرب فى فيينا فى ١٨ نوفمبر ١٩٧٣ فى إطار الاجتماعات التى قرروا عقدها بصفة دورية لدراسة أحكام القرار الذى اتخذ يوم ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ » .

« وتقديراً للموقف السياسى الذى أعربت عنه الدول الأعضاء فى السوق المشتركة فى بيانها المتعلق بمشكلة الشرق الأوسط فقد تقرر :

« فيما يتعلق بأوربا عدم تنفيذ خفض نسبة الخمسة فى المائة التى كان مقرراً خفضها فى شهر ديسمبر علماً بأن هذا الخفض سينفذ بالنسبة للدول الأخرى فى خارج أوربا .

« وسينفذ قرار الخفض من جديد فى شهر يناير ١٩٧٤ بنسبة ٥٪ بالنسبة لمتوسط شهر ديسمبر وستتناول جميع الدول باستثناء الدول غير المعنية بالقرار .

وسيظل الحظر قائماً بالنسبة للولايات المتحدة وهولندا كما كان مقرراً أصلا » .

موقف العراق من قرارات الحظر :

ونلاحظ فى القرارات التى أصدرها وزراء البترول العرب أن العراق لم توقع على هذه القرارات ويرجع ذلك إلى أن العراق أبدت فى أول مؤتمر موقفها الذى لم تتنازل عنه والذى طلبت موافقة الدول الأعضاء عليه ، وهذه المطالب هى :

١ – تأميم مصالح الدول التى تواصل مساعدتها للعدوان الإسرائيلى .

٢ – الوقف الكامل لشحنات البترول لهذه الدول .

٣ – سحب رءوس الأموال العربية المودعة فى الدول التى تساعد إسرائيل .

ولم تجد مطالب العراق تشجيعا من الدول الأخرى التى كان من رأيها أن معنى هذه القرارات ألا تستطع الدول البترولية دعم دول المعركة ماديًّا كما أن التأميم غير مقدور عليه بالنسبة لأغلب الدول العربية التى لا تملك الجهاز الفنى الذى يمكنها من إدارة عمليات الشركات الموجودة لديها إذا تم التأميم ، وبالنسبة لسحب الأرصدة فقد جرت اتصالات بالفعل مع البنوك الأوربية فى هذا الشأن اتضح منها عدم قدرة هذه البنوك على استيعاب أسواقها لتلك الأموال الموجودة فى

أمريكا ، ومن جهة ثانية تصميم هذه البنوك أن يتم التحويل إذا حدث بالدولار وأن تبقى بالدولار وليس بأى عملة أخرى .

ولما لم تجد العراق قبولا لمطالبها التى لم تتنازل عنها رفضت توقيع أى قرار .

الاجتماع الرابع لوزراء البترول العرب يقرر استمرار الخفض :

عقدت المنظمة العربية للدول المنتجة للبترول دورتها العادية الثانية فى ٨ ديسمبر ١٩٧٣ بالكويت (مقر المنظمة) وعقب هذا الاجتماع صدر قرار فيه إغراء لأمريكا برفع الحظر عنها إذا تم وضع جدول زمنى لانسحاب إسرائيل وفيما يلى نص القرار :

« اجتمع وزراء البترول العرب وممثلوهم الموقعون على هذا القرار فى الكويت يوم السبت ١٤ ذى القعدة ١٣٩٣ هـ الموافق ٨ ديسمبر ١٩٧٣ م » .

« وبعد الاطلاع على قرارهم الصادر فى ٢٣ من شوال سنة ١٣٩٣ هجرية الموافق ١٨ نوفمبر ١٩٧٣ م الخاص بوقف التخفيض المقرر لشهر ديسمبر ١٩٧٣ وقدره خمسة فى المائة بالنسبة لدول السوق الأوربية المشتركة عدا هولندا بحيث يستمر التخفيض بعد ذلك على جميع الدول غير المستثناة بنسبة خمسة فى المائة لشهر يناير وذلك من مستوى إنتاج ديسمبر اتخذوا القرار التالى :

أولا : إذا تقررت الموافقة على الانسحاب من جميع الأراضى المحتلة منذ ١٩٦٧ وفى مقدمتها القدس وبمقتضى جدول زمنى توقع عليه إسرائيل وتضمن أمريكا تنفيذه . يرفع حظر التصدير عن أمريكا مع بداية تنفيذ برنامج الانسحاب . وتقرر عندئذ نسبة التخفيض العامة على أساس ألا يزيد التخفيض أو ينقص عن النسبة الحقيقية السائدة وقت رفع الحظر لتزويد الدول المستهلكة للبترول . وتسرى نسبة التخفيض عندئذ على أمريكا شأنها شأن أوربا وبقية دول العالم .

ثانياً : متى تم الاتفاق على الجدول الزمنى للانسحاب يجتمع وزراء البتول العرب المنفذون لهذا القرار لوضع جدول زمنى يعود بمقتضاه الإنتاج تدريجيًا إلى مستواه فى سبتمبر ١٩٧٣ وذلك بشكل يتناسب مع مراحل الانسحاب .

ثالثاً : تعطى الدول الأفريقية والإسلامية الصديقة كامل كميات العقود المتعاقد عليها ولو

اقتضى الأمر زيادة الإنتاج بنفس النسبة التى تكفل تغطية حاجاتها المحلية على أن يتم التأكد من عدم إمكانية إعادة تصديره إلى الدول المحظور تصدير البترول إليها » .

توقيع ممثلى

دول الإمارات – الجزائر – سوريا – الكويت –

البحرين – السعودية – قطر – ليبيا – مصر .

زيادة جديدة لأسعار البترول :

بعد القرارات المتتالية للدول العربية بتخفيض إنتاج البترول ووقف تصديره لأمريكا وهولندا شهد أسلوب وسعر بيع البترول تطوراً جديداً . . فلأول مرة استخدم أسلوب المزاد فى بيع البترول فعرضت إيران بيع جزء من بترولها عن الستة شهور الأولى من عام ١٩٧٤ – وطلبت إلى الشركات دخول مزاد تقدم فيه كل شركة أفضل ما لديها من عرض ، وكانت المفاجأة أن يصل سعر الشراء إلى ١٧ دولار للبرميل الواحد وكان السعر المعلن لا يتجاوز الخمسة دولارات . وبنفس الطريقة باعت نيجيريا البرميل بـ ١٦ دولاراً ، وأصبح تهافت الدول الغربية على الحصول على البترول بأى ثمن .

وفى اجتماع لدول الخليج أعضاء (منظمة الأوبك) أعلن شاه إيران فى ٢٤ ديسمبر ١٩٧٣ أن خبراء (الأوبك) وضعوا نظاماً دقيقاً لتسعير البترول بحيث يصل دخل الدولة المنتجة إلى ٧ دولارات عن البرميل .

وبعد هذا القرار رفعت ليبيا سعر بترولها إلى ١٥,٧٦ من الدولار للبرميل . بعد أن كان لا يتجاوز ٩ دولارات .

وبذلك فإن سعر البترول قد وصل لأكثر من أربعة أضعاف سعره ولما تنقض على حرب رمضان ثلاثة شهور .

الاجتماع الخامس لوزراء البترول العرب يقلل نسبة الخفض :

وعقب انتهاء أعمال مؤتمر طهران الذى رفع سعر البترول اجتمع وزراء البترول العرب فى الكويت يومى ٢٤ و ٢٥ ديسمبر ١٩٧٣ وانتهوا إلى تقليل نسبة الخفض وتزويد الدول الصديقة التى ساندت الحق العربى بحاجتها من البترول وهذا هو نص القرار :

«اجتمع وزراء البترول العرب الموقعون على هذا القرار فى مدينة الكويت يومى الاثنين والثلاثاء الموافق ٢٤ – ٢٥ ديسمبر ١٩٧٣ واستمعوا إلى التقرير الشفوى الذى تقدم بعرضه كل من وزير الطاقة والصناعة الجزائرى ، ووزير البترول والثروة المعدنية السعودى عن نتائج رحلتهما إلى عواصم فرنسا وإنجلترا وبلجيكا وأمريكا ، والتحليلات السياسية لانطباعاتهما المختلفة وما يجب أن ينعكس من كل ذلك على الإجراءات البترولية التى سبق اتخاذها .

ويعتقد المجتمعون أن الهدف الأساسى من جميع مااتخذ من إجراءات حتى الآن هو خلق شعور دولى بالمشكلة العربية الإسرائيلية وتجنيد القوى الرسمية الدولية وقوة الرأى العام لإحداث ضغط يؤدى إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى العربية المحتلة واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى .. ولا يدخل ضمن ذلك الهدف الوصول إلى الحد الذى يؤدى إلى كارثة اقتصادية للدول الأوربية أو الأفريقية أو اليابان أو بقية آسيا .

وتقديرا للرأى العام فى الدول المستهلكة الذى بدأت اتجاهاته الحالية تقربه شيئاً فشيئاً من تفهم الحق العربى وتبعده بنفس النسبة عن المواقف الإسرائيلية العدوانية .

ويؤكد المجتمعون هنا ماسبق أن قرروه فى اجتماعهم الأول بالكويت فى ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ بألا تضار الدول الصديقة للعرب من تخفيض الإنتاج ، وأن تكون هناك تفرقة بين الصديق والمحايد ومن يقوم بأعمال ضارة ضد مصلحة القضية العربية والنضال العربى .

وقد لاحظ المجتمعون أن التزايد الطبيعى للاستهلاك العالمى من جهة يقابله النقص العام فى الإنتاج من جهة أخرى ، قد زاد من قوة فاعلية القرار حتى أصاب أولئك الذين لا ترغب الدول العربية فى تعرضهم لأزمة يستدعى النظر فى حالتهم كل على حدة لتزويدهم بحاجتهم الفعلية الحقيقية ضمن حد جديد للإنتاج وبالشكل الذى لا يتسرب منه البترول العربى إلى جهات مقاطعة ، أو تخفض عليها أو يسهل إحلال بترول غير عربى محله إذا زادت نسبة التزويد عن الحاجة الفعلية من المصادر العربية » .

« وقد لاحظ المجتمعون المواقف السياسية اليابانية والحالة الاقتصادية المتردية فيها ما يستدعى النظر إليها بصفة خاصة تحميها من الانهيار وتشجعها على المزيد من تلك المواقف الودية واتخاذ خطوات أكثر فعالية وجدية » .

واسترعى انتباه المجتمعين التحول الواضح فى الرأى العام الأمريكى من القضية العربية وتزايد العدد الذى ناصرنا من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب الأمريكى ، والدلائل التى تشير إلى جدية

الحكومة الأمريكية فى العمل على الوصول إلى حل سلمى للمشكلة » .

وقد لاحظ المجتمعون بارتياح كبير النتائج التى ترتبت على رحلة مبعوثيهما الجزائرى والسعودى المثمرة التى جنتها القضية العربية منها مما يدعوهم ضمن الأسباب الأخرى السالف ذكرها إلى تعديل بعض قراراتهم السابقة استمرارا فى سياستهم المنبثقة من المرونة ومواجهة الظروف والأحوال المتغيرة وذلك باتخاذ القرار التالى ليطبق حتى يظهر من الأسباب ما يدعو إلى تغيره بالتخفيف أو التشديد .

أولا : يزاد الإنتاج من الدول العربية المنفذة لهذا القرار بنسبة عشرة فى المائة لتصبح نسبة التخفيض من إنتاج سبتمبر ١٥ ٪ بدلا من ٢٥ ٪ ولا تطبق نسبة التخفيض السابقة المقررة لشهر يناير وقدرها ٥ ٪ وتبدأ الزيادة المذكورة ابتداء من شهر يناير ١٩٧٤ وتطبق حتى اتخاذ قرار آخر .

ثانياً : تزود الدول الصديقة التى أصابها ضرر واضح من الإجراءات البترولية بحاجتها الفعلية من البترول مع مراعاة مايأتى :

١ – أن يتم ذلك فى حدود الإنتاج العام المسموح به داخل كل دولة منفذة لهذا القرار على حدة .

٢ – أن تؤخذ الضمانات التى تمنع تسربه إلى بلاد أخرى مقاطعة أو مخفض عليها .

٣ – ألا يؤدى ذلك إلى إحلال البترول العربى محل بترول آخر كانت الدول الصديقة تزود بها من جهات غير عربية .

ثالثاً : تزويد اليابان للأسباب الواردة بديباجة هذا القرار بما لايقل عما كانت تستورده فعلا فى سبتمبر ١٩٧٣ مع مراعاة الشروط الواردة فى البند ثانيا من هذا القرار وأن يطلب منها اتخاذ مواقف سياسية أقوى مما اتخذته تقديراً منها للاهتمام العربى بالحاجة لحماية اقتصادها من التدهور .

رابعاً : تزود بلجيكا بمستورداتها البترولية عن طريق ميناء روتردام بعد أخذ الضمانات بعدم تسربه إلى السوق الهولندية وأن تعامل معاملة الدول الصديقة .

خامساً : يطلب من الحكومة الجزائرية أن تقوم بعملية التنسيق فى تطبيق البند ثانياً من هذا القرار مع الدول الأفريقية .

توقيع ممثلى

السعودية – الكويت – ليبيا – الجزائر – دولة الإمارات

العراق – البحرين – سوريا – مصر .

رفع الحظر عن الولايات المتحدة الأمريكية :

عقد فى الجزائر يومى ١٣ ، ١٤ فبراير ١٩٧٤ مؤتمر قمة رباعى لرؤساء كل من الجزائر ومصر وسوريا والسعودية ، وفى ضوء التحرك الأمريكى الذى كان واضحاً فى رحلات وزير خارجيتها (كيسنجر) والنوايا الحسنة نوعاً ما فى تغير سياستها ، قرر القادة العرب إعادة النظر فى موضوع الحظر ورفعه فى اجتماع يعقده وزراء البترول العرب بعد أسبوعين .

وعقد الاجتماع فى ليبيا يوم ١٣ مارس ١٩٧٤ ولكن برغم الاتفاق المبدئى السابق فإن مندوبى ليبيا وسوريا رفضا الموافقة على قرار رفع الحظر ، وتأجل الاجتماع إلى ١٧ مارس فى فيينا حيث كان مقرراً عقد مؤتمر (الأوبك) ثم صدر قرار رفع الحظر عن تصدير البترول للولايات المتحدة الأمريكية وأن يعاد النظر فى هذا القرار فى أول يونيو ١٩٧٤ فى اجتماع لوزراء البترول العرب وهذا هو نص البيان :

« اجتمع وزراء البترول العرب فى مدينة طرابلس بالجمهورية العربية الليبية بتاريخ ١٣صفر ١٣٩٤ هـ الموافق ١٣ مارس ١٩٧٤ . وواصلوا اجتماعهم بعد ذلك بمدينة فيينا يومى الأحد والاثنين الموافق ١٧ ، ١٨ مارس ١٩٧٤ .

واستمعوا إلى التقرير الشفوى الذى قدمه كل من وزير البترول والثروة المعدنية بالمملكة العربية السعودية ووزير الصناعة والطاقة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والذى يتضمن بياناً بنتائج الجزء الثانى من رحلتهما الذى شمل أسبانيا وإيطاليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان .

واطلعوا على التحليلات السياسية التى قدمها الوزيران المبنية على المحادثات التى أجرياها مع المسئولين فى البلدان المذكورة .

واستعرض الوزراء المجتمعون الوضع السائد فى الشرق الأوسط على ضوء التطورات الأخيرة فى المنطقة آخذين فى الاعتبار نتائج العمل المتوالى المشترك المتخذ بالقرارات السابقة التى أصدرها وزراء البترول العرب .

ودرس الوزراء بتعمق نتائج الإجراءات البترولية العربية بغية تقييمها على ضوء الهدف الأساسى منها .. وهو لفت نظر العالم إلى القضية العربية وخاصة المسئولين فى الدول الغربية والرأى العام فيها وذلك من أجل خلق الجو الملائم المؤدى لتحقيق الجلاء الشامل من جميع الأراضى العربية المحتلة ، وفى مقدمتها القدس ، واستعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى .

ولاحظ الوزراء بارتياح أن الإجراءات البترولية العربية قد سجلت لأول مرة عملا – لا قولا – التضامن العربى حول هدف حيوى للأمة العربية بأسرها وهو عمل ساهم – بشكل جدى وفعال – فى إشعار الرأى العام العالمى – وخاصة الغرب – على إدراك أهمية العالم العربى كمصدر لازدهار اقتصاده ، وحمله بالتالى على استشعار المطالب المشروعة للأمة العربية .

وقد لاحظ الوزراء المجتمعون أن تطوراً واضحاً قد طرأ لمصلحة القضية العربية نتيجة الإجراءات البترولية من خلال انعزال إسرائيل تدريجيًّا ، أو فى شكل مواقف سياسية تدين بصراحة السياسة التوسعية . ومن هذه المواقف ما اتخذته المجموعة الأوربية . ثم ماأعلنته اليابان وبلجيكا وإيطاليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية .

وبالإضافة إلى تلك البلدان فإن ثمة بلداناً أخرى كانت تتخذ مواقف معادية للعرب بدأت تخفف من حماسها التقليدى غير المشروط لإسرائيل .

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى مايصدر من مختلف الأوساط المسئولة بالولايات المتحدة الأمريكية ، وبشكل متفاوت عن ضرورة اتخاذ سياسة أمريكية أكثر توازناً فى الشرق الأوسط وتجاه العالم العربى .

ويبدو من خلال الأحداث أن السياسة الأمريكية أصبحت تتسم منذ وقت قريب باتجاه جديد نحو النزاع العربى الإسرائيلى ، وهو اتجاه – لو تأكد وأمكن تثبيته – فسوف يؤدى إلى أن تتخذ أمريكا موقفاً أكثر تمشياً مع مبادئ الحق والعدالة تجاه الأراضى العربية المحتلة وحقوق الشعب الفلسطينى المشروعة .

إن الوزراء المجتمعين يدركون تماماً الأهمية الاستراتيجية للبترول كوسيلة لتوطيد العلاقات وتطويرها مع بلدان العالم ، وأن استخدامه بصورة إيجابية قد يؤدى الى نتائج ذات فعالية تماثل استخدامه بصورة سلبية وقد تفوقها .

وأنهم إذ يعيدون التذكير بالأهداف التى وراء إجراءاتهم البترولية يأخذون بعين الاعتبار أن المعركة مع إسرائيل للجلاء الكامل عن الأراضى المحتلة واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى تجتاز مرحلة دقيقة تملى اليقظة والحذر ، وتحتم مواصلة الجهود المشتركة لدفع عجلة الأحداث فى الطريق الذى بدأت تسلكه لتحقيق الهدف العربى المنشود .

وأنهم إذ يأخذون بعين الاعتبار التصريحات والمواقف الرسمية لحكومتى إيطاليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن الجلاء الكامل عن الأراضى المحتلة واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ،

وأنهم إذ يسجلون التأكيد بالسعى للوصول فى أمد قريب إلى تسوية عادلة ومنصفة للقضية العربية من شأنها أن تحقق الجلاء عن الأراضى العربية المحتلة واستعادة الشعب الفلسطينى لحقوقه المشروعة ، يقررون .

أولا : تعامل إيطاليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية معاملة البلدان الصديقة وتؤمن لها احتياجاتهما ، من البترول ضمن حدود الإنتاج العربى مع مراعاة ألا يحل البترول العربى المصدر محل بترول غير عربى ، كأن يصدر إليها ، ليوجه إلى بلد مقاطع ، أو خاضع للتخفيض .

ثانيا : يرفع حظر تصدير البترول عن الولايات المتحدة الأمريكية على أن يعاد النظر فى هذا القرار شأنه شأن القرارات الأخرى فى اجتماع يعقده وزراء البترول العرب فى القاهرة فى أول يونيو ١٩٧٤ .

ثالثا : يرفع إنتاج كل بلد عربى للحد الذى يمكنه من تنفيذ هذا القرار .

وقال القرار :

إن الوزراء العرب المجتمعين وهم يتخذون هذه القرارات لصالح إيطاليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية من جهة ، والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى قصد تشجيع البلدان التى أبدت استعداداً وإرادة للعمل من أجل حل عادل للقضية العربية ، إنهم يؤكدون تدعيمهم لكافة البلدان العربية فى معركتها العادلة إلى أن يتاح للجمهورية العربية السورية فى المرحلة الحالية إيجاد مسلك يدفع بالسير إلى تحرير أراضيها ، وإلى أن يتم الجلاء عن كل الأراضى العربية المحتلة .

وإن الوزراء العرب المجتمعين ليحرصون على التأكيد بأن إسرائيل هى التى تتحمل وحدها كنتيجة لسياستها العدوانية مسئولية الآثار التى عانت منها البلدان التى وقع عليها الحظر أو تضررت من تخفيض الإنتاج .

كما أن إسرائيل هى وحدها المسئولة عن القرار الذى اتخذته البلدان العربية المنتجة بإبقاء إنتاجها عند مستوى أدنى من احتياجات السوق .

وإن إسرائيل سوف تتحمل مسئولية خطيرة إذا ماأدى التطور اللاحق للأحداث إلى حمل العرب على اتخاذ إجراءات أشد لمواجهة الوضع بالإضافة إلى ماسوف تسخره الأمة من طاقات أخرى لخوض معركة المصير .

نهاية إجراءات استخدام سلاح البترول :

هكذا فى ١٨ مارس ١٩٧٤ صدر قرار رفع الحظر المفروض على أمريكا على أساس مراقبة تطورات الموقف وعقد اجتماع فى القاهرة يوم أول يونيو لإعادة المراجعة . وقد حدث قبل موعد هذا الاجتماع الأخير بيومين أن تم توقيع اتفاقية الفصل بين القوات على الجبهة السورية ومن ثم لم ير وزراء البترول عند اجتماعهم فى القاهرة داعيا لإعادة النظر فى موضوع الحظر ، وأجلوا إصدار قرار رفع الحظر عن هولندا إلى اجتماع عقدوه يوم ٩ يوليو فى القاهرة منهين بذلك الإجراءات التى اتخذت على طريق استخدام البترول العربى فى معركة الأمة العربية ضد العدو الإسرائيلى .

الفصل الثامن

قيام منظمات الدول المصدرة للبترول
الأوبك والأوابك

(واعْتصموا بحبل الله جميعاً ولاَ تَفَرقُوا
واذْكُروا نعمَةَ الله عليْكُم إذ كُنتم أَعْدَاءً
فَألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته
إخواناً ..)

« قرآن كريم »

قيام منظمات الدول المصدرة للبترول

كان لابد من أن ينتج الضغط انفجاراً .. مع زيادة استغلال الشركات الكبرى لمقدرات الدول المنتجة .. لم تجد هذه الدول بدًّا من أن توحد صفوفها وتنشئ منظمات تحمى حقوقها . وفيمايلى قصة منظمة الأوبك ومنظمة الأوابك ..

- الشركات تحدد ٤ شلنات ذهبية عن كل طن كدخل ثابت للدول المنتجة
- مناصفة الأرباح مع بداية الخمسينات
- سعر البترول ينخفض بعد مناصفة الأرباح
- الدول المنتجة تقف عاجزة أمام الشركات
- مؤتمر البترول العربى الأول فى مصر بداية تجمع دول البترول
- قيام منظمة الأوبك
- الموقف الاقتصادى للمنظمة وجهادها ضد الشركات
- قيام منظمة الأوابك

قيام منظمات الدول المصدرة للبترول

كيف تحكمت الاحتكارات العالمية فى سعر البترول * .

– عند اكتشاف البترول فى الدول العربية قامت الشركات بتحديد دخل ثابت للدولة صاحبة الثروة المكتشفة قدره ٤شلنات ذهبية عن كل طن ينتج أو مايبلغ حوالى ٢١ سنتاً للبرميل الواحد ، وكانت الشركات حرة فى بيع هذا البترول للسوق التى تراها وبالسعر الذى تحدده ، ولم يكن هذا السعر بالتالى يهم الدول العربية المنتجة .

– وفى فترة تالية – بدأت من الخمسينات – ظهر ماأصبح معروفاً فى عالم البترول باسم (مناصفة الأرباح) وكانت أسس هذه القاعدة أن كل برميل ينتج له تكلفة .. فإذا خصمنا هذه التكلفة من السعر الذى تشترى به الشركة هذا البرميل ، يتم تحديد ربحية كل برميل . هذه الربحية يتم اقتسامها بين الدولة والشركة . ولما كان السعر فى الفترة السابقة لا تأثير له فى تحديد نصيب الدول المنتجة على أساس أن هذا النصيب كان ثابتاً ومحدداً بـ ٢١ سنتاً للبرميل ، فقد كانت الشركات تحدد سعراً مرتفعًا لهذا البترول . ولما أصبح للسعر أهمية فى تحديد نصيب الدولة المنتجة ، فقد بدأت الشركات تخفيض هذا السعر ، لأن كل تخفيض معناه خفض ماتحصل عليه الدولة المنتجة فى الوقت الذى يزداد فيه نصيب الشركة لأنها فى الواقع كانت تشتريه من الدولة المنتجة بهذا السعر ، ثم تبيعه لفروعها من الشركات الصغرى للنقل والتكرير والتسويق بحيث تكسب فى النهاية الفارق بين سعر الشراء الأصلى وسعر البيع للمستهلك .

– فى الوقت الذى كانت فيه أسعار كل السلع فى ارتفاع سنة بعد أخرى ، فإن البترول وحده كان سعره ينخفض ، وكانت حجة الشركات فى ذلك أن الإنتاج يزيد على الطلب . فإذا عرفنا أن الشركات نفسها – وليست الدول – هى التى كانت تحدد كمية الإنتاج ، أمكننا بالطبع اكتشاف حقيقة اللعبة التى تمارسها الشركات الاحتكارية مع دول البترول والتى كان دخلها يزداد برغم

---

* حرب البترول الأولى – صلاح منتصر – مطابع الأهرام ١٩٧٥ ص٣٠

السعر المتنافس لأن إنتاجها كان يزيد سنة بعد أخرى وأحياناً شهراً بعد شهر ، إلا أنه فى الوقت نفسه كانت أرباح الشركات تفوق كثيراً دخول الدول .

– فى سنة ١٩٥٩ مارست الشركات « لعبة » تخفيض أسعار شرائها لبترول الشرق الأوسط مرتين خلال هذه السنة ، ونتيجة لذلك انخفض دخل الدول المنتجة عن كل برميل فى الوقت الذى كانت تأمل فيه بالزيادة .

موقف الدول المنتجة من الشركات العالمية :

أصبح واضحًا الخطر الكبير الذى تقبل عليه دول البترول فى تسليمها كل أمور تحديد السعر للشركات وحدها . ولكن الوضع فى الخمسينات كان مختلفًا كثيرًا عن الوضع الآن ، حيث لم تكن أى دولة على حدة تستطيع أن تقف فى مواجهة تجمع الشركات ، ناظرين إلى الحرب الاقتصادية الطاحنة التى تشن على أى دولة تقف موقفًا ، وكل مسئول فى هذه الدولة ينظر إلى مصير « مصدق » من قبل .

وتصادف فى هذه السنة التى خفض فيها السعر مرتين (١٩٥٩) أن عقد فى القاهرة أول مؤتمر للبترول العربى . حين قدمت مصر فكرة عقد مؤتمر سنوى لموضوع البترول تجرى فيه مناقشة النواحى السياسية والاقتصادية والقانونية لهذا الموضوع فى حضور ممثلين له من كل الدول العربية وأيضا من بعض الدول الأخرى النامية المنتجة للبترول .

وحين عقد المؤتمر فى مصر .. كانت أصداء التحرك المصرى الرافض لكل تبعية أجنبية – فى ذلك الحين – ترن فى آذان المؤتمرين وأهم الأحداث كان تأميم قناة السويس وماتبعه من عدوان ثلاثى على مصر . وكان هذا الحدث يتعلق بالبترول من ناحيتين :

فالحدث الأصيل – وهو التأميم .. كان نجاحًا لتأميم أكبر شركة عالمية تؤسسها دولة فى الشرق الأوسط وتنجح فى تأميمها بعد إجهاض محاولة مصدق تأميم البترول الإيرانى بالمعنى الحقيق .

والحدث الذى كان ردًّا للفعل وهو العدوان الثلاثى . كان من نتيجته إغلاق قناة السويس لفترة طويلة اكتشفت فيها الدول المنتجة للبترول أهمية المادة التى تنتجها لاقتصاد دول أوربا والتى كان قد بدأ تغيير هيكل استهلاكها فى مصادر الطاقة يبدو واضحًا من حيث اعتماده على البترول . وهكذا كان تأميم شركة قناة السويس مثلا للدول المشتركة فى المؤتمر بإمكان عمل شىء ضد

الشركات العالمية ، وكان إغلاق القناة فرصة للدول المنتجة للحصول على شحنة أخرى تابعة من قوة المادة التى تنتجها وتصدرها للعالم .

ثم كانت فرصة لقاء ممثلى الدول المنتجة للبترول فى هذا المؤتمر الذى عقد فى القاهرة والإحساس الداخلى فى صدر كل دولة برغبتها فى معارضة الشركات ، وإن كانت لاتجد فى نفسها القوة على التعبير وحدها عن هذه المعارضة فدارت الاتصالات بين ممثلى الدول فى جو من الحيطة والسرية خوفًا من جواسيس شركات البترول . وكانت فنزويلا من المتحمسين لإقامة منظمة تجمع دول البترول ، إيمانًا منها بأن الدور سيجىء عليها بعد دول الخليج فى تخفيض الأسعار وجرى اتفاق سرى عرف باتفاق الجنتلمان لإنشاء المنظمة فى الوقت المناسب .

قيام منظمة (الأوبك) :

انتهت هذه الاتصالات إلى ظهور فكرة إنشاء منظمة تجمع الدول المنتجة للبترول ، لكن هذه الفكرة ظلت سرًا حتى العام التالى ١٩٦٠ عندما أقدمت الشركات على إجراء خفض جديد فى الأسعار تبعه خفض آخر فى دخول الدول عن كل برميل تنتجه . وفور ذلك دارت الاتصالات سريعًا وعقد اجتماع فى بغداد فى ١٤ سبتمبر ١٩٦٠ تقرر فيه تكوين منظمة الأقطار المصدرة للبترول التى عرفت بعد ذلك باسم (الأوبك) وهى الحروف الأولى من اسم المنظمة باللغة الإنجليزية) وأصبحت أشهر منظمة فى عالم اليوم .

والدول المؤسسة للمنظمة هى : السعودية - الكويت - إيران - فنزويلا - العراق ، ثم انضمت دول أخرى هى على التتابع : قطر (١٩٦١) أندونيسيا وليبيا (١٩٦٢) أبو ظبى (١٩٦٧) الجزائر (١٩٦٩) ثم تتابع انضمام : نيجيريا - إكوادور - الجابون .

وتتمثل قوة المنظمة فى الإمكانيات الضخمة التى يمكن أن تجعلها قوة مؤثرة كبيرة وصاحبة كلمة ونفوذ فى الميدان البترولى العالمى . ويتلخص موقف المنظمة فيما يلى :

الإنتاج : تنتج حوالى ٥٠٪ من حجم الإنتاج العالمى .

الاحتياطى : تختزن أراضى دول المنظمة ٧٥٪ من احتياطى البترول العالمى .

التجارة : تسيطر المنظمة على ٩٠٪ من حجم تجارة البترول العالمية .

التكرير : لاتتعدى طاقة التكرير التى تملكها المنظمة ٨٪ من طاقة التكرير العالمية - على الرغم من أنها تضم ثلاث عشرة دولة بترولية .

وتتمثل الجهود التى بذلت بعد قيام المنظمة للوقوف فى وجه الشركات العالمية فيما يلى :

– فى الفترة من عام ١٩٦٠ – تاريخ قيام المنظمة – حتى حرب ١٩٦٧ استطاعت الدول المصدرة للبترول أن تمنع الشركات من ممارسة لعبة خفض الأسعار مرة أخرى ، لكنها لم تستطع أن تحقق زيادة سعر بترولها مع أن الهدف الأول لإقامة المنظمة كان العودة بأسعار البترول إلى ما كانت عليه قبل عام ١٩٥٩ ، خاصة وأن السعر الذى كان يباع به البترول طوال فترة الستينات هو أرخص سعر بيع به منذ اكتشافه .

– بعد حرب ١٩٦٧ وإغلاق قناة السويس وتكالب العالم على طلب البترول ، وعظمة شأنه خاصة بعد زيادة استهلاكه وانتقال الولايات المتحدة من دولة مصدرة للبترول إلى دولة مستوردة له . وبعد نجاح الثورة الليبية وما كان لها من آثار كبيرة فى إملاء كلمتها على الشركات . بعد كل هذا استطاعت الدول أن تحقق أول نجاح لها فى رفع أسعار بيع بترولها للشركات وبالتالى زيادة دخلها عن كل برميل .

فى عام ١٩٧١ دخلت دول الخليج المنتجة للبترول فى « معركة أسعار » مع الشركات انتهت بتوقيع اتفاقية طهران ، وأعقب ذلك اتفاقية فى ليبيا للدول المصدرة للبترول من موانى البحر الأبيض المتوسط عرفت باسم اتفاقية طرابلس .

وبمقتضى الاتفاقيتين زادت أسعار بيع الدول لبترولها وزاد بالتالى دخلها عن كل برميل وعلى سبيل المثال :

كان متوسط دخل السعودية من البرميل عام ١٩٦٧ : ٨٤,٨ من السنت أصبح فى عام ١٩٧١ ، ١٢٦,٦ من السنت ، وزاد دخل الكويت عن البرميل من ٧٩,١ من السنت إلى ١١٩,٥ سنتا – وزاد دخل ليبيا من ١٠١,٦ من السنت إلى ١٧٨,٦ من السنت .

قيام منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)* :

كانت مصر أولى الدول العربية التى دعت فى عام ١٩٦٤ لقيام منظمة للأقطار العربية المصدرة للبترول أسوة بمنظمة (الأوبك) التى تضم كل الدول المصدرة للبترول بما فيها الدول العربية . وكانت وجهة نظر أصحاب الاقتراح المصرى أنه لن تقوم وحدة اقتصادية عربية إذا لم يكن أساسها البترول .

---

* حرب البترول : محسن محمد الهيئة المصرية العامة للكتاب ص٩٩ – ١٠٠

وطرحت الفكرة للبحث فى مؤتمر البترول العربى الذى عقد بالقاهرة فى مارس ١٩٦٥ ، فاتخذ المؤتمر قرارًا بإنشاء المنظمة ، وأقر المجلس الاقتصادى لجامعة الدول العربية المشروع بعد ذلك وأنشئت المنظمة فى يناير عام ١٩٦٨ ، وكانت الدول المؤسسة هى ٣ فقط : السعودية – الكويت – ليبيا وكان من شروط عضوية المنظمة كما نصت عليه المادة السابعة من اتفاقية المنظمة .

يشترط فى أى بلد عربى يرغب فى الانضمام للمنظمة :

١ - أن يكون البترول المصدر الرئيسى والأساسى لدخله القومى .

٢ – أن يقبل الالتزام بأحكام اتفاقية المنظمة ومايطرأ عليها من تعديلات .

٣ – أن يوافق مجلس وزراء المنظمة على انضمامه بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات إلى أن يكون من بينها جميع الأعضاء المؤسسين .

ونص على أن هذا الشرط لايقبل التعديل إلا بعد عشر سنوات من قيام المنظمة ولم تستطع مصر - بناءً على هذه الشروط أن تدخل المنظمة .

وفى عام ١٩٧٠ زاد أعضاء المنظمة إلى ثمانية بانضمام : الجزائر - قطر – أبوظبى – البحرين – دبى وفى ٩ ديسمبر ١٩٧١ اجتمع مجلس وزراء منظمة الدول العربية المصدرة للبترول فى أبى ظبى لبحث اقتراح تقدمت به الكويت والسعودية وليبيا والجزائر بتعديل المادة السابعة لتمكين الأقطار العربية الأخرى المصدرة للبترول من الانضمام إلى عضوية المنظمة بغية توسيع قاعدتها ودعم قوتها .

وبناء على ذلك التعديل - وجهت الدعوة إلى مصر وسوريا وعمان ليصبحوا أعضاء فى المنظمة وفى ٤ مارس ١٩٧٢ بالكويت قبلت مصر وسوريا والعراق .